هل ننصت؟

الالتزام بما قطعناه على أنفسنا أمام النساء والفتيات المتأثرات بالنزاع السوري

اللجنة الدولية للإغاثة | سبتمبر 2014

INTERNATIONAL RESCUE COMMITTEE

أعلى: لاجئة سورية تسير مع حفيدتها في شوارع مخيم الدوميز في العراق.

تمهيد

احتل احتدام القتال الذي استعر في سوريا والبلدان المجاورة صدارة الأخبار، ولكن من الجوانب الملحوظة في هذا الصراع – وما يترتب عليه من آثار خطيرة– ومن مواصلته دون الإبلاغ عنه، تلك المعاناة التي تشهدها الفتيات والنساء. فوفقا لما أوردته المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تجاوز عدد الأشخاص المشردين في شتى بقاع الأرض 50 مليون شخص، للمرة الأولى منذ الحرب العالمية الثانية. وتشكل النساء والفتيات الغالبية العظمى من اللاجئين والأشخاص المشردين داخليًا. وهن اللواتي يتحملن العبء الأكبر، وعلى الرغم من ذلك تسقط أصواتهن ووجهات نظرهن على آذان صماء.

ويبرز التقرير وضع النساء والفتيات داخل سوريا وكذلك حالة اللواتي هربن من النزاع بحثًا عن السلامة في لبنان والأردن وتركيا والعراق. وتعرضت الكثيرات منهن إلى العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي ، وأجبرن على الزواج المبكر، وكن فريسة الصراعات الاقتصادية، وتشوهت نفسياتهن من جراء الحرب التي يبدو أنها ممتدة إلى ما لا نهاية. ولا بد لنا أن ننظر إلى النساء والفتيات المتأثرات بالنزاع بوصفهن أكثر من مجرد ضحايا للوحشية، فهن محركات للتغيير، وإن أتيحت لهن الفرصة بإمكانهن أن ينتقلن بمجتمعاتهن إلى آفاق جديدة.

ويقدم هذا التقرير تحليل محكم للأثر المترتب على الصراع السوري الإقليمي على النساء والفتيات، ويأتي هذا التحليل في الوقت المناسب. فيحتوي هذا التقرير على توصيات رامية إلى تناول احتياجات النساء والفتيات في السياقات الإنسانية على نحو أكثر فعالية. وبالفعل اعتمدت الأمم المتحدة والولايات المتحدة والمملكة المتحدة والعديد من الحكومات سياسات بغية التعامل مع حماية النساء والفتيات ومشاركتهن في التنمية وتنفيذ المساعدات الإنسانية. ولكن لا تزال هناك فجوة هائلة بين سن السياسات وتنفيذها، إذا ما عدنا إلى الوراء خمس عشرة سنة منذ اعتماد مجلس الأمن للأمم المتحدة القرار 1325، الذي أكد على العبء الخاص الذي يقع على عاتق النساء من جراء النزاعات المسلحة، ولكن الأمر الأهم بالنسبة لهذا القرار والقرارات اللاحقة الصادرة عن مجلس الأمن مرورها دون أن تكون موضع تنفيذ. وينبغي أن نكون أفضل من ذلك.

والشكر كل الشكر إلى ديفد ميليباند واللجنة الدولية للإغاثة على ما بذلوه من جهد متفانٍ لتقديم الإعانات الإنسانية إلى بعض أشد الفئات ضعفًا من سكان العالم. ولا يمكننا التصدي للصراعات العنيفة في الوقت الحاضر دون الاستماع إلى أصوات أكثر من يتأثرون بها ورفعها.

السفيرة ميلاني فيفير

المدير التنفيذي

معهد جورج تاون للنساء والسلام والأمن

هل ننصت؟

الالتزام بما قطعناه على أنفسنا أمام النساء والفتيات المتأثرات بالنزاع السوري

اللجنة الدولية للإغاثة | سبتمبر 2014

المحتويات

2 ملخص تنفيذي

5 مقدمة

7 تجربة النساء والفتيات السوريات اللاجئات عبر المنطقة
الاستغلال والتحرش: واقع يومي
لا ملاذ: العنف العائلي في المنزل
فهم الزواج المبكر والزواج بالإكراه في سياق الأزمات

15 تتبع مشكلة معقدة ولكن ليست مستعصية: التشارك مع النساء والفتيات بشأن الوصول إلى حلول

19 الخلاصة

21 توصيات على المستوى الإقليمي إلى الجهات المانحة والوكالات التابعة للأمم المتحدة والحكومات المضيفة والمنظمات الإنسانية

23 صفحات معنية بكل قطر على حدة
سوريا
العراق
الأردن
لبنان
تركيا

28 مرفقات
الالتزامات الدولية تجاه النساء والفتيات
منهجية التقرير
عمل اللجنة الدولية للإغاثة في المنطقة

 # هل ننصت

جميع الأسماء للمقاطع المقتبسة في هذا التقرير تم تغييرها لحماية هوية المتحدثة إلا في حالة موافقتهن على ذكر أسمائهن.

INTERNATIONAL RESCUE COMMITTEE

على الصفحة الأمامية والخلفية للغلاف: صورة فاطمة إحدى النساء اللواتي هربن من العنف في سوريا وتعيش الآن في أحد مخيمات اللاجئين في الأردن. إنها فنانة سورية بارزة وتحضر البرامج المنفذة من خلال أحد مراكز المرأة التابعة للجنة الإغاثة الدولية.

©2014 International Rescue Committee | 122 East 42ND Street, New York, NY 10168 | Rescue.org

ملخص تنفيذي

كتبت اللجنة الدولية للإغاثة (IRC) هذا التقرير بعنوان "هل ننصت؟ الوفاء بما قطعناه من التزامات أمام النساء والفتيات: تقرير عن العنف ضد النساء والفتيات المتأثرات بالصراع السوري" بغية تحقيق غرض أبعد من مجرد الشهادة على معاناة النساء والفتيات السوريات اللاتي وقعن في براثن نزاع إقليمي. ويُعنى هذا التقرير بتفعيل ما قطعه المجتمع الدولي على نفسه من وعود لسنوات؛ والمتمثل بالخروج بمصالح النساء والفتيات - اللاتي يتأثرن بالنزاع على نحو غير متناسب - من هامش تقديم الخدمة والعمل على تعميمها في البرامج الإنسانية. ويلخص هذا التقرير معلومات مبنيه على التواصل مع آلاف النساء والفتيات في المنطقة منذ أن بدأت الأزمة السورية. ويرفع هذا التقرير أصواتهن ويسلط الضوء على محنتهن وظروفهن. كما يقدم توصيات بشأن ما يمكن اتباعه من سبل لإحداث تغيير فوري في حياتهن. فالنساء والفتيات السوريات بحاجة إلى أكثر من مجرد الكلام؛ فهن جديرات بأن يتم اتخاذ إجراء فعلي من أجلهن.

والقضايا التي تم تسليط الضوء عليها في هذا التقرير تم جمعها وتحليلها بناء على مواد ومعلومات واردة من برامج تنفذها اللجنة الدولية للإغاثة في 64 مجتمع محلي في كل من سوريا والعراق والأردن ولبنان وتركيا، والقائم على تنفيذها ما يزيد عن 260 موظف ومتطوع من العاملين في المنظمة من الذين يعنون على وجه الخصوص بأنشطة حماية المرأة وتمكينها. وكذلك عقدت اللجنة الدولية للإغاثة في الفترة الواقعة ما بين 18 مايو/ أيار وحتى 1 يوليو /تموز 2014 مقابلات مع 198 من السيدات والفتيات المراهقات السوريات اضافة الى رجال سوريين تشردوا من جراء الصراع الدائر. وكان الهدف الأساسي من هذه المقابلات والمجموعات المركزة فهم التحديات التي تواجه الفتيات والنساء المشردات في المنطقة وفق تعبيرهن عنها، وكيف تمكن من التكيف معها.

وحددت النساء والفتيات ثلاثة- مواضيع أساسية عندما طُرح عليهن السؤال: "ما هي التحديات الكبرى التي تواجهنها؟" أولا الواقع اليومي من الاستغلال والتحرش الجنسي. حيث كشفن عن شعورهن الدائم بالخوف وتحدثن كذلك عن مستويات مهولة من التحرش. وثانيًا، أطلعتنا النساء أن بيوتهن لم تعد ملاذًا يلجأن اليه وتحدثن عن تزايد حوادث العنف الأسري . وثالثًا، تحدثت النساء عن الزواج المبكر والزواج بالإكراه في ظل التشرد والموارد المتآكلة. ومن الواضح أن النساء والفتيات السوريات يواجهن مخاطر وأشكالا متعددة من العنف نتيجة للنزاع والتشرد. وعلى وجه التحديد، يجبرن الفتيات المراهقات على الزواج في سن مبكر مما يعرضهن للعنف داخل وخارج المنزل، وتواجه الفتيات أيضا صعوبات بالغة في الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية والتعليم. ويزداد تردد الأهل بشأن أهمية التعليم بالنسبة لفتياتهن المراهقات من جراء المخاطر المحيطة بسلامة بناتهم في سعيهن للوصول إلى المدرسة. ويتضح من الحوار مع الفتيات أن أغلبهن يرغبن في الذهاب إلى المدرسة ويرين هذا علاجًا ناجعًا لبعض من الصعوبات التي يواجهنها.

وعلى مدار الخمسة عشر سنه الماضيه، تزايد الاهتمام بالعنف ضد النساء والفتيات في أوقات النزاعات والأزمات بفضل سلسلة من المناقشات المهمة حول السياسات، والمبادرات والالتزامات الإنسانية[1]المتعلقة بذلك. ولم يأت الإقرار الرسمي بتأثر النساء بقدر غير متناسب بالنزاعات المسلحة، وكذلك بدورهن الفاعل في منع النزاعات وحلها، إلا بصدور قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1325 في أكتوبر/ تشرين الأول والذي يتمحور حول النساء والسلام والأمن. ووضعت الأركان الثلاثة لقرار 1325، التي هي الحماية والمشاركة والوقاية، الأسس لستة قرارات لاحقة صدرت عن مجلس الأمن في الفترة ما بين 2008 و2013،[2]مرفقة بهذا التقرير.

وبناء على ذلك، عُقدت العديد من المحافل الدولية التي تركز على هذه المسألة مثل ندوة 2006 تحت عنوان "الندوة الدولية المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع وما بعدها"، "بغية تعزيز التزامنا وعملنا المشترك لمنع العنف الجنسي في حالات النزاع وما بعد انتهاء حالات النزاع والاستجابة لها."[3] واستضافت المملكة المتحدة في سنة 2014 مؤتمر القمة العالمي لإنهاء العنف الجنسي في حالات النزاع في إطار مبادرة منع العنف الجنسي (PSVI). وفي شهر نوفمبر/ تشرين الثاني 2013 نظمت حكومة المملكة المتحدة بالتعاون مع حكومة السويد "دعوة للعمل لحماية النساء والفتيات في حالات الطوارئ" بغية حشد الوكالات غير الحكومية والوكالات التابعة للأمم المتحدة والجهات المانحة وأصحاب المصالح الآخرين بشأن هذا الموضوع، مع عقد اجتماع آخر للمتابعة تستضيفه حكومة الولايات المتحدة في خريف 2014.[4]

وعلى الرغم من هذه المساعي المشكورة فإنها لن تكون هادفة إلا إن تُرجمت إلى اجراءات فعلية. ولكن إلى الآن لم يُحدث الاهتمام العالمي سوى تغيير ضئيل في الحياة اليومية للعديد من النساء والفتيات السوريات.

قمر - عمرها 37 سنة، الأردن

> "النساء السوريات يتمتعن بالذكاء. تغيرت الأحوال والآن أصبحن هن معيلات لأسرهن . يشعرن بالتعب ويكافحن، ولكنهن شامخات كالوتد."

وتحدثت النساء والفتيات اللاتي نسمع أصواتهن في هذا التقرير عن طبيعة واستمرارية العنف الذي يواجهنه لمجرد كونهن إناث. وتحدثن عن شعورهن بالإرهاق من المفاوضات اليومية المتعلقة بتحقيق سلامتهن الجنسية والجسدية وتأمين الغذاء والماء والمأوى والملبس. وأخبرتنا النساء بما يلي: بعض من هذه الأمور ليست جديدة علينا، حيث كنا عرضة للعنف الأسري والزواج المبكر في سوريا كذلك. لا شك أننا نشعر الآن بالأمان من طلقات الرصاص ومن قنابل المدافع، ولكن كيف يمكننا التعامل مع التهديدات التي نواجهها في بيوتنا ومجتمعاتنا التي نعيش فيها. وأطلعتنا النساء على معاناتهن اليومية ليس فقط من أجل العيش ولكن من أجل العيش دون المساس بكرامتهن وشرفهن. وتحدثن عن المخاطر التي تواجه الأخوات والعمات والخالات والأمهات المشردات داخل سوريا حيث تشتعل نيران النزاع، وعن أملهن أن يضع النزاع أوزاره.

والآن فات الأوان للتعليق على ما يحدث للنساء والفتيات المشردات داخل وخارج سوريا . لابد أن يضع المجتمع الدولي معيارًا أعلى بكثيرلمسؤوليته تجاه النساء والفتيات من خلال عملنا في المنطقة. والاحتمالات بالنسبة للسنة المقبلة دالة على بيئة تتسم بتصاعد العنف وكثرة التغيرات والمخاطر بالنسبة للمدنيين سيما النساء والفتيات. ويتسع النزاع ليشمل العراق وتنقسم المعارضة ويقسو القتال ليصبح العالم الذي تعيش فيه النساء والفتيات السوريات أصغر وأكثر عزلة بل وأشد خطورة. وتصبح سلامة وأمن النساء مهددة بشكل مباشر من جراء ظهورجماعات متطرفة من شاكلة "داعش"(تنظيم الدولة الإسلامية)، التي تنزع عن النساء والفتيات أي مكتسبات نحو المساواة. والاحتياج الأشد حرجًا بالنسبة للنساء والفتيات هو ضرورة اتخاذ إجراءات فورية لضمان أمنهن وسلامتهن من الاستغلال والاعتداء، وأيضا تمكينهن بحيث يصبحن مشاركات فاعلات في بيوتهن ومجتمعاتهن وفي حياتهن الشخصية.

وضعت اللجنة الدولية للإغاثة مجموعة من ثماني توصيات بناء على المقابلات التي تم عقدها مع النساء والفتيات. والعامل الأساسي وراء نجاح هذه التوصيات هو إرادة المجتمع الإنساني في وضع أولوية لاحتياجات النساء والفتيات قولا وفعلا. وزيادة التمويل جزء مهم من المعادلة، وهو ضرورة لمواجهة حجم المسائل المتعلقة بالحماية ونطاقها خصوصًا تلك التي تؤثر على النساء والفتيات. ولكن الأمر أبعد من أن يكون فقط متعلق بالتمويل. فحتى مع مستويات التمويل الحالية بإمكان المجتمع الدولي تحسين حياة النساء والفتيات على نحو جذري من خلال ضبط الإجراءات التي تتخذ مع المعايير والالتزامات القائمة. أما التوصية الثانية فتنصب على تحسين حياة النساء والفتيات السوريات.

أولا: لا بد أن يكون صوت النساء والفتيات هو القوة الأساسية الدافعة للعمل الإنساني. إذ تشكل النساء والفتيات أكثر من 50% من مجموع السكان اللاجئين، وينبغي على الوكالات التابعة للأمم المتحدة وعلى الحكومات المضيفة والجهات المانحة السعي للاطلاع على وجهات نظر النساء والفتيات وتقديرها. والعمل بموجب ما تحدده النساء والفتيات بوصفه من الأولويات مع تصميم البرامج بغية تحقيق هذه الغاية.

ثانيا: ينبغي أن تكون النساء والفتيات آمنات من العنف المبني على النوع الاجتماعي عند اللجوء. وعلى الأمم المتحدة أن تطلب إجراء تقييم آني إقليمي لتقدير تطبيق المعايير الدنيا كما حددتها المبادئ التوجيهية فيما بين الوكالات بخصوص الوقاية من العنف المبني على النوع الاجتماعي والاستجابة له. وأن يطبق هذا التقييم الآني في العمل عبر الحدود شمالي سوريا وكذلك في المخيمات والمناطق الحضرية في تركيا والأردن ولبنان والعراق.

ثالثًا: ينبغي أن تحصل النساء والفتيات على طرق آمنة للتسجيل الفردي في كل من المخيمات والمناطق الحضرية. فعندما لا تسجل النساء أو تسجل فقط تحت اسم رب الأسرة الذكر تزيد بعض المخاطر وقد يواجهن صعوبات في تجاوز العقبات التي تواجههن للحصول على الخدمات الضرورية. فعلى سبيل المثال يعني التسجيل حق النساء في الحصول على بعض الخدمات مثل الرعاية الصحية والدعم المادي. كما يحمي التسجيل المرأة من الترحيل القسري. واتخذت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين خطوات إيجابية في هذا الصدد ولا تزال هناك حاجة لعمل المزيد لكي يتوحد هذا المعيار عبر المنطقة. فعلى سبيل المثال عندما يكون انقسام الأسرة ضروريًا، لا بد من تقدير الحالات على وجه السرعة من جانب موظف الحماية المدرب على العنف المبني على النوع الاجتماعي بغية تحديد المصلحة الفضلى للمتأثرات.

أعلى: شمال العراق أثناء تدفق عشرات الآلاف من اللاجئين من سوريا معظمهم من أصول كردية في يناير/ كانون الثاني 2014.

رابعًا: ينبغي أن تتوفر الرعاية المناسبة للناجيات من العنف المبني على النوع الاجتماعي حينما وأينما يسعين للحصول اليه. ويعني ذلك ضرورة أن تكفل المنظمات التابعة للأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية مجالات آمنه ومتعددة للتدخل بحيث تتمكن الناجيات من الإفصاح عن حوادث العنف التي تعرضن لها وتلقي الدعم أو الإحالة الفورية. وينبغي أن تكون نقاط التدخل هذه متاحة في الأماكن التي تذهب إليها النساء دون تعرضهن للسؤال أو وصمة العار، فعلى سبيل المثال يجب أن تتوفر نقاط التدخل هذه في المدارس والعيادات الصحية ومراكز المرأة ومواقع التوزيع ومن خلال الخدمات المتنقلة .

خامسًا: ينبغي نشر البرامج المخصصة لمواجهة مخاطر واحتياجات الفتيات المراهقات على امتداد الاستجابة الإقليمية. ويتطلب هذا الأمر برامج متعددة التخصصات لكفالة المساحات الآمنة والخدمات المناسبة للفئة العمرية وإتاحة فرص المهارات الحياتية للفتيات المراهقات.

سادسًا: تحتاج الفتيات المراهقات إلى مدخل آمن للتعليم. وتوضح سنوات خبرة اللجنة الدولية للإغاثة في تنفيذ برنامج التعليم في حالات الطوارئ أن

الفرص الآمنة للتعليم رادع للعديد من المشكلات المحددة التي تواجه الفتيات المراهقات. فانخراط الفتيات في بيئة التعلم يسهم في شعورهن بأن لديهن خيار ويساعدهن على تكوين شبكات اجتماعية مهمة. ويتطلب ذلك بيئات تعلم آمنة تستطيع الفتيات الوصول اليها وأن يكون للآباء والفتيات المعلومات الدقيقة بشأن فرص التعليم المعتمدة.

سابعًا: ينبغي على المنظمات التابعة للأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية الاعتراف بالعنف الأسري على أنه تهديدًا مباشرًا لحماية النساء والفتيات، وأن تزيد من فهمها لأسباب العنف الأسري وعواقبه، مع إعطاء الأولوية لتوفير التمويل وتصميم خدمات للاستجابة له والوقاية منه على حد سواء.

ثامنًا: ينبغي أن تتمكن النساء والفتيات من العيش بدون التعرض إلى الاعتداء والاستغلال الجنسي الذي تحدثن عن مواجهته كل يوم. ويتطلب هذا قيام مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين والحكومات المضيفة والمنظمات الإنسانية تنفيذ آليات وتنسيقها ومتابعتها وكذلك العمل مع الشركاء المحليين للوقاية من الاستغلال والاعتداء الجنسي.

إنه واضح ومفهوم أن العديد من النساء والفتيات السوريات يشعرن باليأس. ولكن مع العمل السريع والبرامج المتينة ينبغي أن تتمكن الفتيات من الوصول بحرية إلى المساعدات الضرورية مثل الرعاية الصحية والمأوى الآمن. ومن خلال الشراكة القوية والإستراتيجية بين المنظمات الدولية والمحلية والحكومات المضيفة والنساء والفتيات اللواتي نخدمهن يمكن أن تحيا النساء والفتيات حياة آمنة بكرامة. ويسلط هذا التقرير الضوء على المخاطر التي تواجه النساء والفتيات السوريات وهو دعوة ملحة وفورية إلى العمل الجاد.

أكثر من 3 ملايين شخص هربوا من سوريا منذ بدء الأزمة

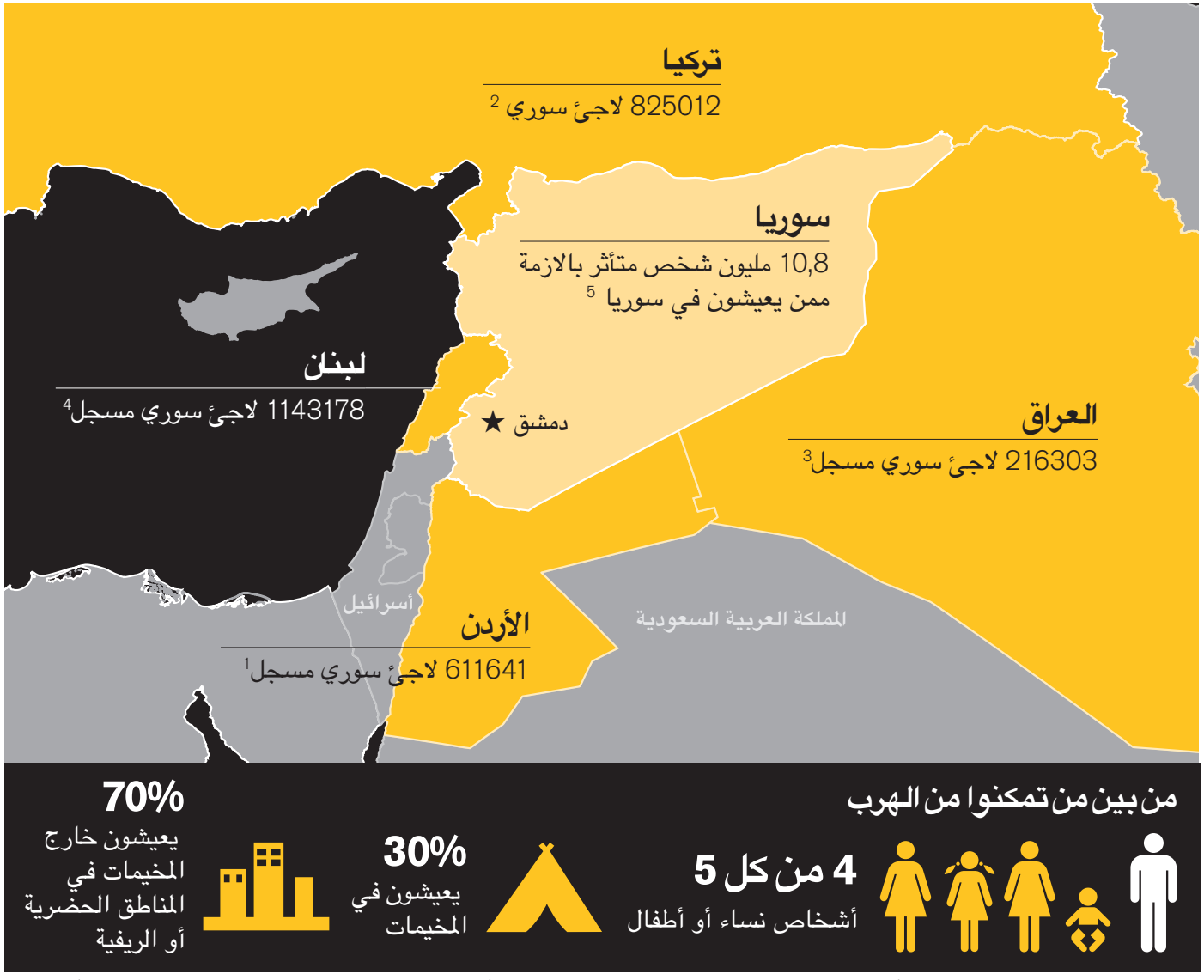

[1] المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، اعتبارًا من 16 أغسطس/ آب 2014؛ [2] المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، اعتبارًا من 22 أغسطس/ آب 2014؛ [3] المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، اعتبارًا من 15 أغسطس/ آب 2014؛ [4] المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، اعتبارًا من 29 أغسطس/ آب 2014؛ صندوق الأمم المتحدة للسكان، اعتبارًا من أغسطس/ آب 2014

مقدمة

"نلتمس الإنسانية - أن يعاملنا الناس على أننا بشر."

ندى، 35 سنة وتعيش في الأردن

تدهورت الثورة السورية السلمية التي بدأت في مارس/ آذار إلى نزاع دموي ووحشي بين نظام الأسد ومجموعة متنوعة من قوات المعارضة ما كان له تبعات إقليمية. وشهد إقليم كردستان في العراق مؤخرًا موجات من العراقيين المشردين الذين وصلوا من الأنبار ونينوى والمناطق المجاورة. والآن وقد مرت أربع سنوات على النزاع أحاط مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين بأن النزاع السوري أنشأ "واحدة من أكبر الهجرات في التاريخ المعاصر"، مع توقع احتياج قرابة 75% من الشعب السوري بأكمله إلى مساعدات إنسانية مع نهاية عام 2014.[5] أما في داخل سوريا فتتعمق حالة الطوارئ الإنسانية يوميًا مع وجود 6,5 مليون شخص مشرد داخليًا في الوقت الحالي علاوة على احتياج 10.8 مليون شخص سوري إلى المساعدة الإنسانية داخل بلادهم.[6] وتأثرت النساء والفتيات على وجه الخصوص تأثر شديد وسلبي من جراء هذا النزاع. وبوصفهن لاجئات هربت النساء والفتيات السوريات تاركات ورائهن كل ما يعرفنه إلى واقع جديد وقاسٍ، زادت فيه الأعباء التي يواجهنها لمجرد كونهن إناث زيادة ملحوظة.

وفي الوقت الحالي مخيم الزعتري للاجئين في الأردن هو واحد من أكبر ثلاثة مخيمات للاجئين في العالم حيث يقارب عدد سكانه 800 ألف لاجئ.[7] وعلى الرغم من الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي والحكومات المضيفة، تظل المخيمات الرسمية مكتظة وغير قادرة على تلبية احتياجات اللاجئين بالكامل. وفضلا عن ذلك يعيش 70% من اللاجئين السوريين خارج المخيمات الرسمية. واعتبارًا من نهاية أغسطس/آب 2014، سجلت مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين ما يزيد على 3 ملايين لاجئ سوري يعيشون في بلدان مضيفة،[8] مع مواصلة تسجيل 100 ألف شخص كل شهر – أي بمعدل 3000 لاجئ يوميًا تقريبًا. وتشير أحدث التقديرات الصادرة عن المفوضية وصول ما يقرب من 3.5 مليون لاجئ إلى المنطقة مع حلول ديسمبر/ كانون الأول 2014.[9] والأخطر من ذلك أن قرابة أربعة من بين كل خمسة أشخاص هربوا من سوريا على مدار السنوات الثلاث الماضية هم نساء وأطفال.[10] ويُحدث هذا الحجم الهائل من التشرد الحضري في حد ذاته ضغوطًا متزايدة على خدمات التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية في بلدان الملجأ. وتعاني حكومات البلدان المضيفة والمنظمات المحلية والدولية لاستيعاب التكاليف المتزايدة في المجتمعات المحلية التي يتدفق اللاجئون إليها ما أدى إلى مضاعفة عدد السكان مرتين أو ثلاث مرات. ولهذا الأمر تبعات محددة على سلامة النساء والفتيات وأمنهن وكذلك قدرتهن على المشاركة في البرامج والنفاذ إليها.

فعندما تحل الأزمة يحتاج الأشخاص الذين فقدوا منازلهم أو فروا هاربين منها إلى مساعدة ملحة من سبيل المياه والطعام والمأوى والرعاية الصحية. ومن الضروري تلبية هذه الاحتياجات الأساسية. ولكن بالنسبة إلى الفتيات والنساء لا يمكن الاكتفاء بتوفير الاحتياجات الأساسية بوصفه الإجراء الوحيد الضروري لإنقاذهن. ففي أوقات الأزمات تواجه النساء مخاطر هائلة تتصل بالعنف البدني والجنسي - من الجماعات المسلحة والغرباء والجيران وأفراد الأسرة. وأبدت النساء والفتيات السوريات مثابرة وشجاعة كل يوم ولكن المخاطر المحيقة بهن لا تزال آخذة في التدهور مع استمرار النزاع.

ويتمحور الجزء الأول من هذا التقرير حول ثلاثة موضوعات إقليمية ظهرت من خلال اللجنة الدولية للإغاثة ومناقشاتها مع النساء والفتيات. ويلي عرض هذه الموضوعات وصفًا للبرامج والأنشطة التي وجدتها اللجنة الدولية للإغاثة مفيدة في تلبية احتياجات النساء والفتيات. وأخيرًا، يختتم التقرير بتوصيات إقليمية تتعلق بالإجراءات الضرورية التي ينبغي على المجتمع الدولي اتخاذها وكذلك بعض التوصيات القطرية.

تشردت جميع النسوة اللاتي أجريت معهن مقابلات في هذا التقريرمن بيوتهن بما في ذلك النساء اللاتي أجريت معهن مقابلات داخل سوريا، حيث غادرن بيوتهن بمجرد ملابسهن أو ما استطعن حمله معهن. وفقدت العديد منهن فردًا واحدًا على الأقل من أفراد العائلة، أو عددًا من الأفراد في بعض الأحيان. وأطلعتنا النساء على شعورهن القاتل بترك أسرهن في سوريا في مسعاهن إلى الحصول على ملاذ لأنفسهن وأطفالهن، مع علمهن باحتمال عدم لم شملهن مع أحبتهن مرة أخرى. وفضلا عن التعامل مع الصدمة وفقدان أفراد الأسرة وترك المجتمع الذي يعشن فيه تتحمل النساء والفتيات المسؤولية الإضافية المتعلقة برعاية الأطفال وكبار السن والأسرة الممتدة بدعم محدود إن وجد.

وعند السعي للحصول على خدمات أو عند انعقاد مقابلات مع النساء والفتيات لأغراض هذا التقرير، سمعنا روايات لا تدع مجالا للشك بشأن طبيعة العنف الذي يواجهنه لمجرد كونهن إناث وانتظامه. فتتعرض النساء والفتيات أثناء السير إلى المدرسة أو المتجر أو دورة المياه أو أي مكان آخر إلى تهديدات التحرش والاعتداء. واستجابة لهذه التهديدات تحاول الأسر أن تُبقي النساء والفتيات المراهقات داخل المنزل، ما يجعل عالمهن أضيق وأشد وحدة، ولكن دون أن يكون بالضرورة أكثر أمنًا. فبدلا من أن يكون المنزل ملاذًا آمنًا، تتعرض النساء والفتيات كذلك فيه إلى العنف والأذى. لقد تحول المنزل إلى مكان تتقرر فيها الزيجات المبكرة ويشهدن فيه عنف العشير والعنف الأسري على نحو منتظم.

وقالت لنا النساء إنهن يخشين على بناتهن وفي الكثير من الأحيان يتخذن خيارات تهدف إلى حمايتهن على المدى القريب مع إدراكهن أن القرارات التي يتخذنها قد تلحق بهن الأذى على المدى البعيد. والواقع هو أن تلك النسوة لا يمتلكن خيارات واضحة أو سهلة يمكنهن اتخاذها بشأن أنفسهن أو أطفالهن. فالسلامة تراوغ النساء والفتيات لأن العنف والتهديد الدائم بالعنف يطاردهن بداية من النزاع وحتى مكان ملاذهن - أي المنزل.

"أخشى الخروج من المنزل."

عندما أسير في الشارع أسمع التعليقات التي تصدر عن الرجال. وعندما أستقل المواصلات العامة للحصول على المساعدات أو التسوق، يسألني الرجال دومًا إن كنت سورية. وأشعر أنني تحولت إلى سلعة على الفور. كنت أخرج ليلًا في سوريا حتى بدون رجل في صحبتي. وكنت أستمتع باستضافة الضيوف في بيتي فقد كنا أسرة مضيافة. ولكنني أعزل نفسي هنا. ومرت علي أوقات لم أكن لأغادر شقتنا فيها لأسابيع متصلة، سيما عندما وصلت في البداية.

بل وحتى في منزلي لا يمكنني الهرب من التحرش - فإنني أشعر بالخوف عندما أكون بالداخل ويكون الباب موصدًا. يتصل بي رجال غرباء على الهاتف الجوال، يحاولون مشاغلتي بالكلام أو استمالتي. والنتيجة شعور بالإجهاد اليومي المهول وتنامي الاكتئاب. أشعر وكأنني اختنق.

فرح، 36 سنة، تعيش في الأردن

تجربة النساء والفتيات السوريات اللاجئات عبر المنطقة

"الشباب يتحرشون بالنساء، إنهم يتجاوزون [بالدخول إلى حياتنا]... بصرف النظر عن السن يحدث التحرش، حتى عندما أخرج مع ابني، لا أشعر بالأمان.... لا يوجد أمان بتاتًا."

ليلى، 32 سنة، تعيش في لبنان

الاستغلال والتحرش: واقع يومي

بالنسبة للنساء والفتيات السوريات يتسم مستوى التحرش والاستغلال بوصفهن لاجئات بالانتشار والحضور الآن مقارنة بما كن يعانين منه في بلادهن. فعند سؤالهن عن السبب الذي يؤدي إلى ارتفاع مستويات التحرش إلى هذا الحد، أحاطت النساء بأنهن يعتبرن غريبات في البلدان المضيفة، وينظر إليهن بوصفهن يستخدمن موارد المجتمع المحلي دون وجه حق. وفضلا عن ذلك أحطن بأن النساء عليهن أن يؤدين أدوارًا لم يكن يؤدينها في سوريا. وشرحن أن الناس يعلمون أنهن هربن من سوريا بموارد محدودة وبالتالي فهن مهيضات الجناح. فعلى سبيل المثال قالت إحدى الفتيات المراهقات ما يلي: **"**الكل يتحرش بنا الآن بسبب هذا الصراع**.** ينظر إلينا الناس نحن الفتيات باعتبارنا رخيصات للغاية**.** الكل يتحرش بالفتيات وينتهكهن**"** بيان، *17* سنة متزوجة في لبنان. وهذا الخوف الذي يحمله الواقع في العادة شعور ينتاب الأسرة كذلك. فأخبرتنا إحدى النساء قائلة: "زوجي لا يسمح لي بمغادرة المنزل بمفردي لأنه يخاف علي - وأتفق معه**.** التحرش والتحديق من جانب الرجال**...." -** منى، *37* سنة، تعيش في الأردن

وبموجب العادات والتقاليد فيما بين السوريين وبعضهم تتحمل النساء والفتيات مسؤولية ثقيلة بل وقد تكون خطيرة في الكثير من الأحيان وهي شرف العائلة. فعلى سبيل المثال تعتبر العذرية حتى الزواج والوفاء عقب الزواج من الأمور التي لا نقاش بشأنها لحفظ سمعة المرأة أو الفتاة. فينشأ الرجال والصبية مدركين أن واجبهم الدفاع عن عرض العائلة حتى إن كان ذلك على حساب النساء. ومجرد الإيحاء بتفنيد هذا الشرف قد يعود بآثار سلبية للغاية على النساء والفتيات. وحتى وقت قريب كان قانون العقوبات السوري يسمح للرجال بارتكاب ما يعرف باسم جرائم الشرف بما في ذلك القتل دون تعرضهم لأي عقوبة. وتغير القانون سنة 2011 بحيث يقضي بعقوبة مدتها 5 إلى 7 سنوات على الأقل في حالة القتل بدافع الحفاظ على الشرف.[11] وفي لبنان والعراق يعتبر "الدفاع عن الشرف" من الظروف المخففة بموجب القانون.

واستجابت النساء والفتيات إلى التحرش بتغيير سلوكهن حيث اخترن البقاء في المنزل بدلا من مغادرة البيت أو الخيمة. وعلى الرغم من تقيد حرية حركة العديد من النساء والفتيات قبل النزوح، فإن الخوف المتزايد من الاعتداء والتحرش الجنسي أضاف المزيد من القيود على النساء والفتيات المشردات. فعلى سبيل المثال أوضح تقرير طلبه مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين واستقصى آراء 135 ربة أسرة معيلة ممن لجأن إلى مصر والأردن ولبنان أن قرابة نصف النساء اللاتي أجريت معهن مقابلات تتدنى معدلات خروجهن من المنزل مقارنة بخروجهن منه أثناء وجودهن في سوريا.[12] وأفادت النساء بشعورهن بالعزلة وأنهن سجينات بيوتهن.[13] وفضلا عن ذلك أعربت 60% من النساء عن شعورهن بعدم الأمان وذكرت واحدة من بين كل 3 نساء أنها تشعر بالخوف أو القلق البالغ حيال مغادرة المنزل بمفردها على الإطلاق.[14] وأخبرت إحدى النساء المنظمة أثناء إعداد هذا التقرير بما يلي: أشعر بالمرض، لا يمكنني البقاء في غرفة مغلقة**....** أشعر بالاختناق طوال الوقت**."**هيفا، *29* سنة، تعيش في سوريا.

لا تسلم أي امرأة أو فتاة من التحرش ولكن النساء المطلقات شعرن أنهن مستهدفات مقارنة بقدر أكبر من الأخريات. وأفادت أكثر من نصف النساء المطلقات اللاتي أجريت معهن مقابلات أنهن أكثر عرضة للتحرش من الرجال عند مغادرة المنزل مقارنة بالنساء الأخريات والفتيات المراهقات المتزوجات. وأحاطت واحدة قائلة: **"**كوني امرأة بلا رجل هو التحدي الأكبر**...** لأنك أصبحتي سهلة المنال للكل *[ليتكلموا عنك]***.** النساء والمراهقات المطلقات أخبرن اللجنة الدولية للإغاثة بأن أسرهن تخشى على سلامتهن وسمعتهن وبالتالي تتردد عادة في السماح لهن بالخروج بمفردهن. **"**تزوجت *[صديقتي]* وهجرها زوجها، وهي الآن وكأنها يشير إليها سهم أحمر**.** لذا عليها الآن البقاء في المنزل لحماية نفسها وسمعتها**." -** أميرة، ***53*** سنة، تعيش في الأردن

وأخبرت النساء والفتيات المراهقات اللجنة الدولية للإغاثة كذلك عن التحرش أو الاستغلال الجنسي من جانب الأشخاص المسؤولين عن تقديم المساعدات الإنسانية أو الأشخاص الذين يتمتعون بقوة اقتصادية أو سياسية نسبية في مجتمعاتهن المحلية. وأبلغن عن توجيه الطلب إليهن بإقامة علاقات "صداقة خاصة" أو علاقات جنسية أو الزواج من جانب القادة بالمخيم أو الموظفين في منظمات المجتمع المحلي أو القادة الدينيين أو قادة المجتمع أو أرباب العمل أو غيرهم.

الآثار النفسية والبدنية والاقتصادية لهذا التحرش ليست دومًا مرئية. فتستقر التبعات النفسية مثل الشعور بالخزي في أعماق الوعي لدى النساء والفتيات.

ثنا، 42 وتعيش في الأردن

"ابنتي المراهقة كانت تقدم على وظيفة عندما أتى إليها صاحب المتجر وقال لها 'أشتهيك – وإذا رفضت أن تعطيني نفسك فلا تفكري في الوظيفة."

فتعاني النساء والفتيات من الألم البدني من جراء الجروح أو الحروق نتيجة لتعامل أفراد الأسرة معهن بعنف. ويفقدن الفرص الاقتصادية لأن النساء والمراهقات على حد سواء عليهن تقليص نشاطهن خارج المنزل لحماية أنفسهن من المزيد من الانتهاكات. فعلى سبيلي المثال أوضحت فتاة مطلقة بالغة من العمر 16 سنة في أحد المخيمات شمال سوريا قائلة: "لا يسمح لي أبي بالخروج لأنني مطلقة وأحتاج إلى حماية شرفي. وينظر إلي الجيران عندما أخرج ولو إلى مكان قريب، وكأنني غريبة. وأسمعهم دومًا يتحدثون عني بشكل سلبي. ويضربني أخي الأكبر ويهينني إن أصررت على الخروج." هيا، *16* سنة، تعيش في سوريا.

وخارج المخيمات في المناطق الحضرية حيث ينتشر اللاجئين تحد القيود

المفروضة على حركة النساء والفتيات من قدرتهن على النفاذ إلى السلع والخدمات المقدمة من الحكومة أو المنظمات الإنسانية أو كليهما. وكذلك تتقلص مشاركة النساء بالمقارنة في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، ما يحد قدرتهن على التخفيف من حدة العبء المالي الواقع على أسرهن، والانخراط في الأنشطة التي من شأنها المساعدة في إحداث شعور أقوى بالجماعة وبناء الدعم الاجتماعي فيما بين أسر اللاجئين.

وأحجمت الغالبية العظمى من النساء والفتيات عن السعي للحصول على مساعدة في حالة تعرضهن للتحرش خوفًا على سلامتهن أو سلامة أسرهن وكذلك احتمال الترحيل أو الانتقام من المجتمع المضيف. وأما بالنسبة للنساء اللاتي يتعرضن للاعتداء من ملاك الأراضي أو أرباب العمل كان خوفهن الأكبر هو فقدان دخلهن أو منزلهن - وهو سلعة نادرة في حياة يشوبها عدم الاستقرار. وذكرت العديد من النساء تقرب ملاك السكن منهن لإقامة علاقات جنسية أو استمالتهن مقابل "الإيجار". "والآن وقد وضعوا حدًا لمشكلة السكن [أي المنظمات الإنسانية]، يريد أصحاب السكن شيء أكثر من الإيجار...." – محمد، يعيش في لبنان - في إشارة إلى تحرش أصحاب السكن بالنساء حتى بعد سداد الإيجار.

تحتاج النساء السوريات إلى النفاذ إلى الأنشطة الاقتصادية بأمان. وتوضح خبرة العمل المتوافرة لدى اللجنة الدولية للإغاثة أن الأنشطة الاقتصادية التي تتمحور حول النساء تتسم بقدر أكبر من الأمان وتأتي بأثرها عندما تقترن بأنشطة اجتماعية. فقد تؤدي الأنشطة الاقتصادية غير المقرونة بآليات ودعم قائم على المجتمع لإدارة المال بأمان إلى تزايد العنف ضد النساء والفتيات. فعلى سبيل المثال إن شعر الرجال بأنهم مهددون من الوضع الاقتصادي الجديد للنساء، وإن كان للنساء أن تدير مبالغ كبيرة من المال يجعلهن ذلك عرضة للخطر في المجتمع المحلي.[15] ويؤدي الانخراط في الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية إلى استحداث آليات لحماية النساء والفتيات - بما يسمح لهن بإعادة بناء اتصالاتهن الاجتماعية التي تقطعت أوصالها من جراء النزاع والتشرد. وفضلاً عن ذلك من الممكن أن يكون التوسع في الفرص الاقتصادية والنفاذ إليها عاملًا وقائيًا في حد ذاته، حيث يتيح التمكين الاقتصادي للنساء والفتيات تجنب الأنشطة الضارة والاستغلالية مثل الاستغلال الجنسي، التي تشكل في حالات أخرى خطرًا كبيرًا على النساء والفتيات اللاجئات.

تجارب النساء مع التحرش

السير إلى المدرسة أو المتجر أو دورة المياه أو إلى أي مكان آخر يعرض النساء والفتيات إلى تهديدات بالتحرش والاعتداء

60%

من النساء يشعرن بعدم الأمان.

ذكرت واحدة من بين كل 3 نساء أنها شعرت بالخوف أو القهر لدرجة أنها تخشى مغادرة المنزل بتاتًا

لا ملاذ: العنف المتزايد في المنزل

العنف الأسري أحد أكثر التهديدات شيوعًا على صحة النساء والفتيات المراهقات وعافيتهن في أي مكان في العالم. وتمر واحدة من بين كل ثلاث نساء على مستوى العالم بتجربة العنف في حياتها، وعادة يمارسه الشريك تجاهها.[16] ويؤثر الضرر البدني والعاطفي الناجم عن هذا العنف على جميع نواحي الحياة بالنسبة إلى النساء والمراهقات. ومع انتهاك النساء يعاني الأطفال في المنزل كذلك.

وعلى الرغم من الأثر البالغ للعنف الأسري، لم يكترث المجتمع الإنساني للتصدي له، حيث ينظر إلى هذا النوع من العنف باعتباره مسألة شخصية خارج نطاق ولايته التقليدية المعنية بتقديم المساعدات. ولا بد من وضع حد لهذا التردد. فالنساء من شتى بقاع العالم بما في ذلك النساء من داخل سوريا وخارجها يخبرن اللجنة الدولية للإغاثة عن حضور العنف الأسري في حياتهن وحياة أطفالهن.[17] وتوضح النساء أن الآثار المترتبة على العنف الأسري واسعة النطاق، ما يجعلهن في عزلة وخائفات بل ومعتمدات على أولئك الذين ينتهكونهن. والنساء في حاجة إلى برامج تواجه هذا الواقع متعدد الأوجه. ويتطلب ذلك تغيير في كل من نطاق إعداد البرامج والنهج المستخدم. وعلى الرغم من أن الاغتصاب من جانب الأطراف المسلحة هو أكثر أشكال العنف شيوعًا ضد النساء والفتيات تتعامل العديد من البرامج القائمة مع العنف ضد النساء والفتيات بوصفه حدث عارض، وما يصحبه من تدخلات ضمنية تتم مرة واحدة بغية شفاء الجراح أو إحالة الجناة إلى المحاكمة. ولا تتوافق هذه البرامج مع العنف المتكرر والمستمر الذي تعاني منه الفتيات في المنزل.

وقالت النساء والفتيات المراهقات السوريات اللاتي تحدثنا إليهن إن العنف الأسري كان له وجود واضح قبل اندلاع النزاع. وأفاد استقصاء أجراه صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة سنة 2005 أن 13% من الأزواج في سوريا ممن تم سؤالهم اعترفوا بممارسة العنف ضد زوجاتهم، وأن 67% من النساء أفدن بتعرضهن "للعقاب" من أزواجهن - وكان هذا العقاب على هيئة عنف بدني فيما بين 87% منهن.[18] وأوضحت إحدى الدراسات التي أجراها صندوق الأمم المتحدة للسكان في نوفمبر/ تشرين الثاني 2011 أن واحدة من بين كل ثلاث نساء يعشن في سوريا يعانين من العنف الأسري.[19]

وبالفعل على مدار السنة الماضية وقعت في كل من الأردن ولبنان أكثر من 70% من حوادث العنف التي تقدم أصحابها ببلاغات إلى طاقم موظفي برنامج تمكين المرأة وحمايتها التابع للجنة الدولية للإغاثة في بيوت اللاجئين. وفي 80% من بين هذه الحوادث كان الشريك أو شخص معروف للضحية هو الجاني. وأطلعتنا النساء والفتيات على وجهة نظرهن فيما يتعلق بزيادة العنف البدني والعاطفي من جانب أزواجهن منذ هروبهم من سوريا.

وتعزي بعض النساء هذا "الصراخ والضرب" إلى محاولة الرجال للتعامل مع الإجهاد الناتج عن الصدمة وعن حالة اللجوء. وأخبرت واحدة من السيدات اللجنة الدولية للإغاثة بما يلي: **"**يضربني زوجي، وأعتقد أن هذا ينبع من مشكلة نفسية **...** فإنه ينفس عن الضغط بضربي**"**منى، ***21*** سنة متزوجة في لبنان. وتحدثت أخريات عن غياب فرص التوظيف لأزواجهن ما يؤدي إلى عدم قدرتهم على أداء الأدوار التقليدية المنوطة بالرجل بوصفه عائل الأسرة، وهو السبب الآخر الذي ارتأته النساء لزيادة الانتهاك البدني والعاطفي: "عندما تخرج المرأة للتسوق أو للحصول على القسائم، لا يشعر بالامتنان**.** بل على العكس**.** فإنه يزداد غضبًا، فيقول تعليقات من شاكلة**:** *'*لم تطبخي، لم تعملي اليوم**.***'* ويزيد غضبه**."** هيفا، *41* سنة، وتعيش في الأردن. وذكرت النساء كذلك واقع آخر للاجئين حيث يشعر الرجال بالإحباط من جراء فقدان الخصوصية في الجماع مع زوجاتهن، ومن الشعور باليأس من المستقبل، وكذلك الانشغال الدائم بتلبية الاحتياجات الأساسية للأسرة (مثل الإيجار والماء والغذاء والمأوى والملبس وتكلفة الرعاية الصحية).

سميرة، 19 سنة تعيش في تركيا.

> **"**علي أن أفكر مع زوجي كيف ندفع الإيجار... فنحن في شجار دائم سيما بسبب الظروف المعيشية**.** **"**

وأطلعت النساء اللجنة الدولية للإغاثة كذلك عن مدى تأثير العنف العائلي على أطفالهن في المنزل: **"**تحول الرجال إلى رجال غاضبين **-** وليس بإمكانهم إعالة أسرهم**.** لم زوجي مدخنًا **-** وهو الآن يدخن**.** إنه شديد السخط الدائم ويصب سخطه على الأطفال**.** إنه عنيف مع الأطفال، وعنيف معي**."** هيفا، *38* سنة تعيش في الأردن. وتقبلت شابة أخرى هذا العنف مفضلة إياه للأسف على بديل آخر: "أنا راضية أن زوجي ينفس عن إحباطه بضربي وضرب الأطفال بدلا من الأشخاص الآخرين في الخارج **-** فسوف يجلب هذا علينا المزيد من المشاكل**"** ليلى، 38 سنة، تعيش في الأردن**.**

وقالت امرأة: **"**عندما تكون جيوبه فارغة، نعم يضربني زوجي**.** وأتعامل مع الموقف بأن أصب ما فعل على الأطفال**"** - رانيا، *38* سنة متزوجة وتعيش في الأردن. وفي بعض الحالات أفادت النساء سرًا أنهن ضربن أطفالهن للتخفيف من حدة الإجهاد والغضب الذي يشعرن به عقب التعرض للضرب أنفسهن: أشعر بالاكتئاب، فأصبحت سريعة الغضب **-** ولم أكن هكذا من قبل**.** ولكنني هنا **...** أضرب بناتي **-** هذه أضربها مرة كل يومين أو ثلاثة، أما تلك فأضربها طوال الوقت**.** ولا أريد ضربهن، ما إنا إلا **...** أنا غاضبة طوال الوقت**."** نور، *38* سنة تعيش في الأردن.

وأطلعنا أحد الرجال من تركيا على انشغاله "باحتباس الأطفال في المنزل طوال 24 ساعة... فلا يعيشون طفولتهم البتة." وأضافت النساء أن الأطفال يشعرون بالغضب والإحباط المتزايد الأمر الذي أعزوه إلى فقدان حرية الحركة وكذلك الصدمة، وعدم قدرتهم على الذهاب إلى المدرسة وكذلك الصعوبات العامة المتعلقة بالحياة اليومية للاجئين. وقد تزيد كل هذه العوامل من حدة العنف في المنزل. فقالت إحدى الأمهات أنها تستخدم العنف وسيلة لتأديب أطفالها الذين تغير سلوكهم منذ هروبهم من سوريا. ولكنها أحاطت أن رد الفعل العنيف يجعل أطفالها يبتعدون عنها بل ويشعرون بالحزن: "ابني الكبير كان صديق لي، وكان يخبرني بكل شيء، ولكنه الآن في عالم آخر. لقد فقدته"

أسفل: فتاة سورية صغيرة تملأ المياه في أحد مخيمات اللاجئين في الأردن.

العنف الأسري مشكلة عالمية: معدلات انتشاره حول العالم

71% أثيوبيا [أ]

53% بنغلاديش [أ]

37% البرازيل [أ]

36% الولايات المتحدة الأمريكية [ب]

67% سوريا [ج]

[أ] Garcia-Moreno, Jansen, Heise, & Watts, 2005. مع التنويه باقتباس الإحصاءات بناء على إقليم أو مدينة أو مركز في كل دولة.

[ب] Black et al., 2011.

[ج] صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، 2005، Violence Against Women Study: Syria 2005، ص. 2

ندى، 36 سنة تعيش في الأردن.

فهم الزواج المبكر والزواج بالإكراه في سياق الأزمة

تواجه الفتيات المراهقات في أوقات الاستقرار في شتى بقاع العالم مخاطر محددة قائمة على النوع الاجتماعي ودورهن في المجتمع. ومن بين أكثر أنواع العنف الموجه إلى الفتيات المراهقات شيوعًا الزواج بالإكراه والزواج المبكر.[21] وتكشف الإحصاءات عن كون الزواج بالإكراه مشكلة عالمية، فثلث فتيات العالم يتزوجن قبل سن 18 سنة.[22] ويؤثر الزواج المبكر والزواج بالإكراه على نحو كبير على الفتيات المراهقات مقارنة بنظرائهن من الفتية. فعلى سبيل المثال أقل من نصف نسبة 1% من الزيجات المسجلة في الأردن فيما بين 2005 و2013 تضم صبية دون سن 18 سنة.[23] وعادة ما يكون هناك فارق في السن في الزيجات التي تتم للفتيات المراهقات السوريات. وأوضحت الإحصاءات سنة 2012 أن جميع الفتيات السوريات المعلومات اللاتي تزوجن فيما بين سن 15 و17 سنة، تزوج 16.2% منهن رجال كانوا يكبرونهن بخمس عشرة سنة أو أكثر، مقارنة بنسبة 6.3% في حالة الفتيات الفلسطينيات و7% من الفتيات الأردنيات اللاتي تزوجن في سن مبكرة.[24]

ولا تؤدي الآثار المترتبة على الزواج المبكر والزواج بالإكراه إلى الصدمة فقط بل قد تكون مميتة. فالحمل من الأسباب الأولى للموت بالنسبة للفتيات ما بين سن 15 و19 سنة حول العالم.[25] والفتيات دون سن 15 سنة أكثر عرضة بخمس مرات للموت أثناء الولادة مقارنة بالنساء في العشرينيات من عمرهن.[26] ويشكل العنف الأسري خطرًا كبيرًا على الفتيات المراهقات المتزوجات. وأوضحت إحدى الدراسات التي أجراها المركز الدولي للبحوث المتعلقة بالمرأة على ولايتين في الهند أن الفتيات اللاتي يتزوجن دون سن 18 تبلغ احتمالات إبلاغهن بضربهن أو صفعهن أو تهديدهن من أزواجهن ضعف الفتيات اللاتي يتزوجن في سن لاحقة.[27]

والزواج تقليديًا في نظر الأسر السورية عبارة عن وسيلة تنشأ من خلالها روابط المجتمع المحلي وتتوطد. ويعني الزواج اتحاد العائلات بقدر ما هو اتحاد فيما بين الأفراد. وبموجب قانون الأحوال الشخصية، يشترط للزواج أن يكون الرجل "متكافئ أو متساوٍ مع المرأة" في الدين والثروة بغية كفالة تشكيل الزواج اتحادًا طويل المدى واعتباره أساسًا لتكوين أسرة مستقرة. والمهر الذي يُدفع إلى الذكور من أفراد أسرة العروس شرط لإصدار عقد الزواج من المحاكم السورية.[28] ولكن مع تدمير المدن والبلدات من جراء هذا النزاع، تمزقت أواصر المجتمع التي كانت تعمل بوصفها شبكات أمان اجتماعيًا واقتصاديًا،

"أود أن يسمع الجميع صوتي - حتى يشعر الناس بما نشعر به."

في نهايات عام 2013، هربت من سوريا عقب اعتقال زوجي لوقت قصير. وفي الأردن سرعان ما بدأت علاقتنا تتوتر وأصبح زوجي أكثر عنفًا. فلا يمكنه الحصول على عمل بطريق قانوني وبدأ يشعر بالإحباط لعدم قدرته على كسب العيش لأسرته، فبدأ يضربني ويضرب الأطفال. فقدت كل احترامي له بسبب معاملته لأطفالنا. أحب أطفالي كثيرًا، وضاعت عليهم الكثير من الأشياء وألقي عليه اللوم لعدم قدرته على مساعدتهم ومعاملتهم معاملة حسنة. عندما يضربني أو يضربهم أبكي كثيرًا - أحاول أن أمنع نفسي ولكنني لا أستطيع.

وعلى الرغم من تناولي عقاقير منع الحمل، علمت مؤخرًا أنني حامل. أشعر بالاختناق. لا يمكن لزوجي تحمل المزيد من الأطفال. وشعر كل واحد فينا أنه لا يرغب في إنجاب طفل آخر فيما بيننا. حاولت أن أجري إجهاض للحمل، ولكن الإجهاض غير قانوني هنا. وأرى أوضاعًا مشابهة تحدث مع جيراني وأقاربي. ولكن لدي أمل، أشعر بالذنب في كل دقيقة لأنني لا أستطيع مساعدة زوجي، وأعلم في قرارة نفسي أنني ما زلت أحبه، ولكن في الوقت الحالي.... كل شيء أسود.

زيما، 34 سنة، تعيش في الأردن

على اليسار: امرأة سورية وابنة أخيها في أحد مخيمات اللاجئين في الأردن. أعلى من اليمين: امرأة سورية تتطلع داخل الشقة الصغيرة لأسرتها في الأردن. اليمين من أسفل: طبيبة أمراض نساء تفحص مريضة من اللاجئات السوريات في إحدى عيادات المنظمة في الأردن.

وتغيرت وسائل الزواج. وتحدثت النساء عن التغيرات التي شهدنها منذ أن بدأ النزاع. قبل النزاع كانت الأواصر الثقافية والشبكات الاجتماعية القوية تمكن الأسر من التأكد من سمعة العريس وقدرته على إعالة العروس والأسرة. وكان هذا سبيل لحماية العروس من الاستغلال والضرر عند ترتيب زواجها.

والآن مع تضاؤل الأمل في الحصول على دخل أو أمان وظيفي، تقبل الأسر اللاجئة رجال غير معلومين لهم من خارج المجتمعات المحلية وتقبل كذلك مهور متدنية لبناتهن مقارنة بما كانوا يقبلونه قبل النزاع. وقالت إحدى الفتيات المراهقات عمرها 16 سنة من أحد المخيمات في شمال سوريا: **"**يمكن للرجال الزواج لتدني المهور الآن، مجرد خيمة**."** هوى، تعيش في سوريا. وفي الكثير من الأحيان ليس بإمكان الأسر الوصول إلى محاكم شرعية أو أية محاكم أخرى من شأنها تقديم حماية رسمية للفتاة. فأوضحت إحدى الفتيات المراهقات بالغة من العمر 18 سنة: **"**لا يصدرون الآن عقد أو وثيقة زواج رسمية، لذا فالفتيات السوريات أكثر عرضة للانتهاك**.** لا يفهم أحد أن الفتيات السوريات ***[***في حاجة إلى زيجات موثقة***]*** لحفظ أنفسهن أو منع تعرضهن للتحرش أو الانتهاك**."** - فايزة، *18* سنة، غير متزوجة وتعيش في تركيا.

وكما ورد في التقارير السابقة، الزواج المبكر ليس ظاهرة جديدة بين الفتيات السوريات.[29] فبموجب مادة 16 من قانون الأحوال الشخصية السوري، سن الزواج في سوريا 18 سنة للذكور و17 سنة للإناث، مع وجود استثناء في

ليلى، 38 سنة، تعيش في لبنان.

> **"** تتعرض العديد من الفتيات إلى الضرب من أزواجهن. وهي [فرد من أفراد المجتمع] تبلغ من العمر 16 سنة وتضرب كل يوم... كان الله في عون هذه الفتيات ينبغي ألا تتزوج الفتيات. فهن عرضة للإجهاض وعرضة للضرب، لأنهن يتزوجن في سن مبكرة. **"**

المادة 18 بخفض سن الزواج إلى 13 سنة في حالة الفتيات في حالة توافر الشروط الآتية: البلوغ وموافقة القاضي وموافقة ولي الأمر كالأب أو الجد. والجديد هو المحركات التي ترتبط بالنزاع وتسهم في تسارع وتيرة زواج الفتيات في سن مبكرة. فعلاوة على ذلك تُرجمت الضغوط الاقتصادية التي تواجه الأسر السورية المتأثرة بالنزاعات إلى هذه الزيجات التي تتم عادة بسرعة ودون تسجيل رسمي أو أية آلية تقليدية من شأنها توفير الحماية للفتاة في حالة الطلاق.

وأفادت النساء والرجال للجنة الدولية للإغاثة أنه مع انحسار الخيارات وندرة الموارد يصبح الزواج المبكر البديل الأمثل المتاح للأسر. ففي الواقع تحدثت بعض الفتيات المراهقات أنفسهن عن الزواج بوصفه طريقة للحصول على درجة

عدت في أحد الأيام لأجد أبي يجادل أمي بأن الوقت قد حان لكي أتزوج. وأراد أن يرتب زواجي من ابن عمي، ووضعي تحت حماية رجل ما يقلل من العبء المالي على الأسرة. وقلت لأبي إنني لا أرغب في الزواج - وأنني لا أحب هذا الرجل، وكان رأي أمي أنني ما زلت صغيرة جدًا. ولكن في أقل من أسبوع نوديت إلى المنزل لأجد شيخًا في انتظاري بصحبة أبي وزوج المستقبل. وتزوجنا حينها - وكانت هذه صدمة بالنسبة لي ولكن لم يكن بإمكاني أن أفعل شيء لمنع الزواج.

كانت لدي أحلام كبيرة - أردت أن أكون مصممة أزياء ولكنني الآن حبيسة هذا الزواج، الذي هو بمثابة سجن لي. ولا يُسمح لي بالذهاب إلى المدرسة وأشعر بالاكتئاب. واعتدت أن أتجاهل ما يعتمل في داخلي ولكن كل هذه المشاعر تتجمع وأخشى أن أنفجر.

سابين، 15 سنة، وتعيش في لبنان

أعلى: لاجئة سورية من الأمهات تعيش مع أسرتها في مخيم للاجئين في الأردن.

بنا، 42 سنة تعيش في الأردن.

"خُطبت ابنة الجيران عند سن 13 سنة وعندما سمعت الخبر ذهبت لأتحدث معهم. قلت لهم أنني سمعت في مركز المرأة [التابع للجنة الدولية للإغاثة] أن الفتاة لا تزال غير ناضجة بدنيًا وذهنيًا، وأن زواجها المبكر سوف يلحق بها ضرر بالغ. وغيروا رأيهم وفسخوا الخطبة - بل شعر أباها في الحقيقة بالراحة لهذا القرار لدرجة أنه اشترى الحلوى للكل. وتذهب الأم وابنتها في الوقت الحالي إلى المركز. وقد تبدل حال الفتاة وكأنها خرجت من شرنقة - فقد أصبحت متفتحة وواثقة في نفسها"

من الحرية والأمن لم يكن يتمتعن بها. وهذا المنظور يأتي بدافع من الخوف على سلامة الفتيات المراهقات وشرفهن، اللواتي يواجهن مخاطر إضافية من جراء القيود على قدرة الفتيات على مغادرة منازلهن بأمان. وقالت إحدى الفتيات المراهقات: **"**عندما وصلت هنا للمرة الأولى رغبت في العودة إلى الدراسة ولكن أهلي رفضوا السماح لي بالعودة إلى المدرسة**.** فهم يخشون علي ولا يوافقون على خروجي من المنزل**."***رشا، 16 سنة تعيش في الأردن.*

ويتفاقم الخوف على سلامة الفتيات اللاجئات من جراء اكتظاظ المنازل والخيم، والاعتبارات المالية وشكوك الآباء والفتيات بشأن فائدة استكمال الدراسة في البلد المضيف. فعلى سبيل المثال عندما تحدثنا إلى النساء والفتيات لأغراض هذا التقرير اتضح أن الآباء والفتيات ليسوا متأكدين إن كانت لبنان والأردن سوف تقبل الشهادات السابقة والعكس صحيح. وأدت هذه المعلومات المغلوطة إلى إثارة شكوك الآباء وإلى منع الفتيات من دخول المدارس في سوريا. وأثرت هذه العوامل بشدة على تبرير الزواج المبكر. وذكرت النساء والفتيات المراهقات بل والرجال في العديد من الحالات كذلك أنه إن توافرت خيارات أخرى فلن تحدث هذه الزيجات المبكرة والزيجات بالإكراه أو على الأقل سوف تؤجل. وليس هناك من شك أن واقع التشرد من سوريا الذي تعقد بسبب العقبات التي تواجه التعليم يسهم في إحداث الزواج المبكر ويزيد من التهديد الذي يواجه الفتيات المراهقات اللاتي يواجهن حياة مليئة بالتحديات الخطرة.

وبالنظر إلى الأمر بوصفه أسلوب لتحقيق السلامة للفتيات المراهقات تزيد مكامن الضعف بالنسبة لهن وكذلك المخاطر التي تواجههن، سيما عندما تضيف الصعوبات البالغة الناجمة عن الفقر والتشرد ضغطًا أكيدًا على هذه العلاقات الجديدة. وتواجه الفتاة حديثة الزواج الكثير من الصعوبات التي تشمل مواصلة التشرد وصعوبات التعامل مع مسؤولية الزواج ورعاية الأسرة والانتهاك البدني والعاطفي الواقع عليها من زوجها وأسرته، وصعوبة تصور أو معاناة المضاعفات الصحية المرتبطة بالحمل في فترة المراهقة. وأوضحت لنا فتاة مراهقة الألم الذي تشعر به: **"**في حالتي، تزوجت في سن مبكرة للغاية *[*عند سن **13** سنة*]***.** وعانيت معاناة شديدة لكي أحمل**.** وكان من الصعب علي أن أنجب طفلا، فقد عانيت من الإجهاض **5** مرات**.** والآن علي ديون لاضطراري دفع المال لكي أحصل على حقن حتى أحمل**....** وزوجي يرغب في تطليقي**" -** زين، *18* سنة، تعيش في لبنان.

وفي العديد من الحالات ذكرت النساء والفتيات المراهقات أن هذه الصعوبات أصبحت مسوغًا للطلاق وتعود الفتيات مرة أخرى إلى أهاليهن. وإذ يمثل الطلاق وصمة عار من منطلق شرف العائلة، قد يزيد العنف الموجه ضد النساء أو الفتيات ويزيد تقييد حرية حركتها على المستوى الاجتماعي. ومن بين العديد من هذه الحالات التي عرضت على اللجنة الدولية للإغاثة ، ذكرت فتاة مطلقة تبلغ من العمر 16 سنة وتعيش في مخيم للمشردين في سوريا: **"**لا يسمح لي أبي بالخروج لأنني مطلقة وأحتاج إلى حماية شرفي**.** وينظر إلي الجيران عندما أخرج ولو إلى مكان قريب، وكأنني غريبة**.** وأسمعهم دومًا يتحدثون عني بشكل سلبي**.** ويضربني أخي الأكبر ويهينني إن أصررت على الخروج**"** هيا، **16** سنة، تعيش في سوريا**.**

ليليان، 47 سنة تعيش في الأردن.

"كانت بناتي طالبات في الجامعة ولكن كان عليهن قطع التعليم من جراء النزاع ومن جراء التشرد. وهن لا يعملن. ولا أعمل أنا كذلك. ولكنني لن أبيع نفسي مقابل أي شئ ولن أبيع بناتي مقابل أي شيء. ولا تعمل بناتي على وجه التحديد لأنني أخشى استغلالهن - وتقدم لهن من يطلب يدهن للزواج ولكنني أرد على الجميع أنني لا أبيع أسرتي. ولا اصطحبهن حتى إلى توزيع [المساعدات] لأنهن سوف يتعرضن للمعاملة بعدم احترام."

جدار من العقبات: ما تواجهه الفتيات المراهقات في السعي وراء مستقبلهن

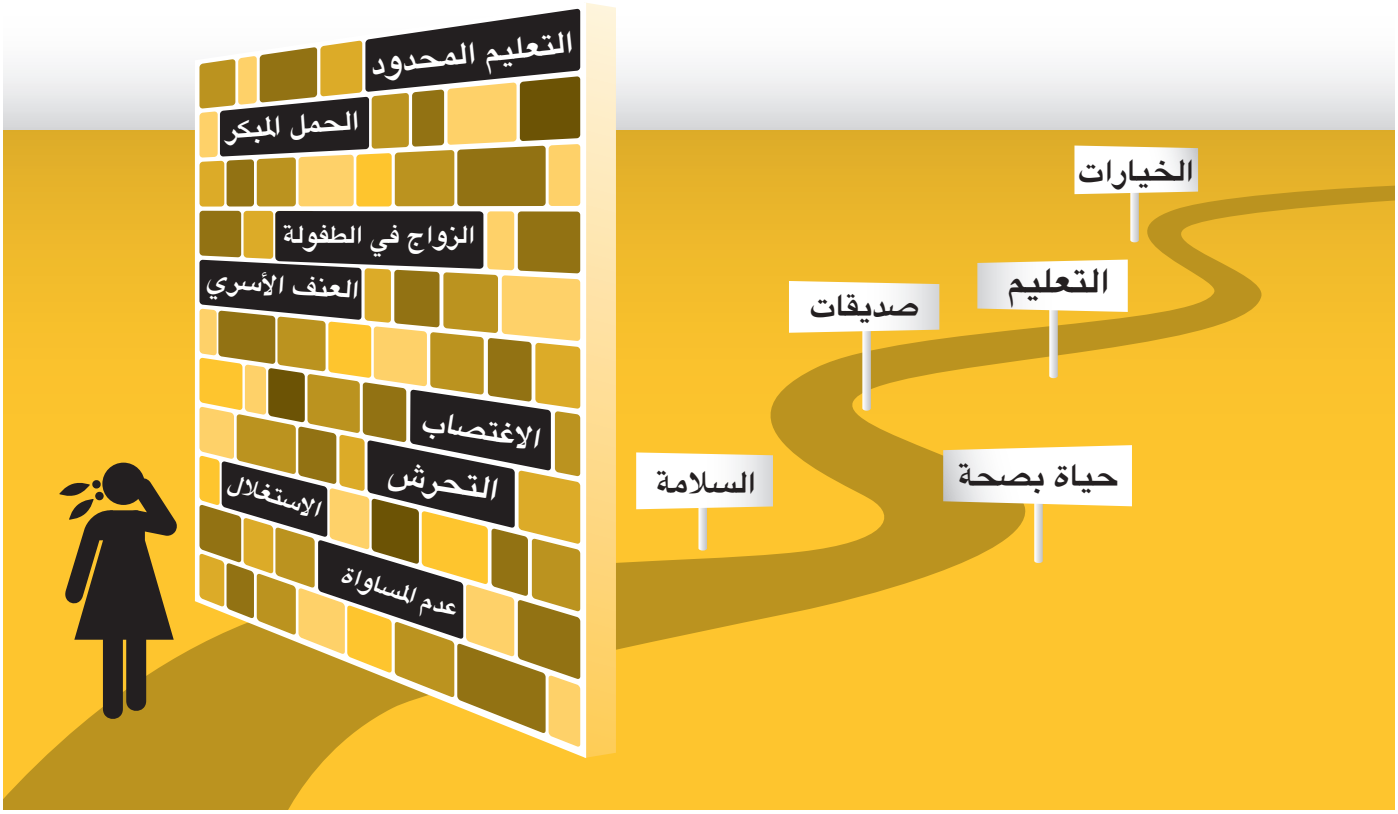

مشكلة معقدة ولكن ليست مستعصية: التشارك مع النساء والفتيات بشأن التوصل إلى حلول

"أي مهارة تمتلكها المرأة بمثابة سلاح. فهذه المهارة تسمح لها بالتمتع باستقلالها وحماية نفسها وأسرتها."

يانا، 65 سنة وتعيش في الأردن.

اتخذت مختلف الوكالات خطوات للتعامل مع المسائل المتعددة التي تواجه النساء والفتيات. ومن بينها مثالين من لبنان حظيا بدعم تدريبي من صندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف لطاقم الفريق الطبي بشأن الرعاية السريرية للاعتداء الجنسي للناجيات من العنف. وأجريت في كل من الأردن ولبنان تدريبات فيما بين الوكالات بشأن إدارة الحالات الفردية ورعاية الأطفال الناجين. وهذه خطوات نحو تحقيق المعايير الدنيا ولكن لا يزال من الضروري أن تقدم المزيد من الوكالات القائمة على التنفيذ على تنسيق الجهود والمساءلة بغية مواكبة حجم الاحتياجات التي أعربت عنها النساء والفتيات ونطاقها.

وفيما يلي بعض النهج التي ذكرت النساء والفتيات أنها مفيدة بالنسبة لهن. وعلى الرغم من أن ما يلي ليس قائمة حصرية فهو عبارة عن أمثلة عن أوجه النجاح التي رصدتها المنظمة استجابة إلى ما تطلبه النساء والفتيات عند وضع البرامج.

تدقيق السلامة

ذكرت النساء والفتيات بوضوح رغبتهن في استشارتهن بشأن سلامتهن ويرغبن من الناس العمل على الحد من المخاطر التي حددنها. وتدقيقات السلامة من بين الطرق الرامية لضمان توجيه القرارات المتعلقة بإعداد البرامج بالاستعانة بآراء النساء والفتيات. وتدقيق السلامة عبارة عن طريقة سريعة لتحديد تلك الشؤون في المجتمع التي ترى الفتيات والنساء أنها مصدر مخاطر ومن ثم الاستجابة لها (من سبيل المخيم والمستوطنات غير الرسمية أو حتى الأحياء الحضرية). وتستخدم هذه الأداة المكونة من صفحة واحدة مع النساء والفتيات وتشمل أسئلة مثل:

- "هل هناك مدارس مفتوحة في المجتمع المحلي؟" إن كانت الإجابة بنعم، هل يتسم النفاذ إلى هذه المدارس بالأمان؟
- "هل تتوافر إضاءة ليلية؟" وإن كانت الإجابة نعم، فهل تعمل هذه الإضاءة؟
- هل تتوافر إضاءة جيدة في دورات مياه ونقاط للمياه ومراكز الصحة وهل يسهل الوصول إليها؟

ويمكن إجراء هذا التدقيق بسرعة في نقاط متعددة لتحديد أين ينبغي توجيه جهود الحد من المخاطر ومدى نجاح هذه الجهود. وتستخدم اللجنة الدولية للإغاثة تدقيقات السلامة في جميع البرامج، فعلى سبيل المثال أجرت المنظمة تدقيق السلامة في شهر فبراير/ شباط 2014 في مخيم الزعتري في الأردن. وتمكنت المنظمة على الفور من الخروج بالمخاطر الحرجة التي حددتها النساء والفتيات ولفت انتباه إدارة المخيم إليها. وفضلا عن ذلك وفرت المنظمة "معدات" السلامة الأساسية، مثل أقفال لدورات المياه بغية التصدي الفوري لبعض المخاطر التي تم تحديدها.

تخطيط السلامة القائم على المجتمع المحلي

وقد تم تعديل مفهوم تدقيق السلامة بنجاح بحيث أصبح إجراء أطول وأكثر شمولا يشار إليه باسم "نهج تخطيط السلامة القائم على المجتمع المحلي". وهذه العملية التشاركية تجرى مع الفتيات المراهقات والنساء والرجال لتحديد المخاطر التي تواجه النساء والفتيات في المجتمع المحلي والتخطيط لاستجابة قائمة على المجتمع المحلي. وتشمل الخطوات الأساسية ما يلي:

- **رسم خارطة للمجتمع المحلي** - التي تجرى على نحو مستقل مع الفتيات المراهقات والنساء. (استخدام الأدوات التي اعتمدتها مجموعة أدوات الاستجابة والجاهزية في حالات الطوارئ الخاصة باللجنة الدولية للإغاثة.)[30]
- **رسم خارطة للمجتمع المحلي مع الرجال** - مع تكييفها بموجب حوار مجتمعي أو مجموعة نقاش مركز حيث يميل الرجال إلى المشاركة في هذا النوع من المناقشات مقارنة بالأساليب الأخرى المستخدمة مع النساء والفتيات.
- **تخطيط السلامة -** وإجرائه على نحو منفصل مع كل فئة (الفتيات المراهقات والنساء والرجال) بغية وضع قائمة بالأولويات بخصوص الفئة الأشد عرضة للخطر. ويتمحور هذا حول سلسلة من الأسئلة التي تساعد المشاركين على التفكير في الخيارات المتاحة لإقامة مجتمع محلي يتسم بقدر أكبر من السلامة ودورهن في هذا المجتمع الأكثر أمنًا.
- **توفير "التجهيزات" الضرورية للسلامة** - مثل أقفال لدورات المياه والكشافات وغير ذلك من المواد الضرورية لدعم تنفيذ خطط السلامة في المجتمع المحلي.[31]

والنقطة الأهم في حالة تدقيقات السلامة السريعة أو تخطيط السلامة القائم على المجتمع المحلي هي محورية آراء النساء والفتيات في تحديد المخاطر وأوجه التصدي لها. ولن يكون أي نهج مؤثر في حالة عدم تطبيق الحلول في مواجهة المخاطر المحددة بالشراكة مع النساء والفتيات.

المساعدات النقدية

تخبرنا النساء على الصعيد العالمي أن النفاذ إلى الموارد الاقتصادية والسيطرة عليها جزء مهم من سلامتهن وسمعنا الأمر نفسه من النساء السوريات. وكانت المساعدات النقدية من أهم سمات استجابة اللجنة الدولية للإغاثة. ونتيجة لتدقيقات السلامة والتخطيط المجتمعي، تم تحديد المساعدات النقدية بوصفها التحرك الرامي إلى الحد من المخاطر المتعددة التي تواجه النساء والفتيات. وكان من بين السبل التي أثر هذا التدخل من خلالها على سلامة النساء والفتيات وعافيتهن إتاحة الفرصة للأسر سداد الإيجار في المناطق الحضرية، والحد من التحرش الجنسي من جانب ملاك العقارات وحالات الزواج المبكر، وكذلك إتاحة الإمكانية للنساء والفتيات لشراء مستلزمات النظافة الصحية عند الحيض التي لا تشتملها القسائم التي

ما الذي يمكن أن يحدث عندما نسأل النساء والفتيات عن سلامتهن: دراسة فردية من لبنان

عقب مرور 4 أشهر من بدء أنشطة اجتماعية ونفسية أسبوعية في إحدى المستوطنات غير الرسمية في شمال لبنان، أجرى الفريق المتنقل التابع لبرنامج حماية المرأة وتمكينها رسم خارطة للمجتمع المحلي بالتعاون مع الفتيات المراهقات في المستوطنة.

وأثناء المناقشات التي أجريت مع المجموعة حددت الفتيات مجموعة محددة من دورات المياه في المستوطنة التي تفتقر إلى السلامة، ولكن دون أن يذكرن ما جعل دورات المياه هذه غير آمنة. وفور انتهاء النقاش تقدمت ثلاث فتيات والتمسن الحديث في خصوصية مع الأخصائية المعنية بالحالة. وقد حصلت الأخصائية على تدريب على طريقة التعامل مع الناجيات من العنف القائم على النوع الاجتماعي . وأفصحت الفتيات الثلاث كل على حدة عن تعرضهن للاعتداء الجنسي من الرجال أنفسهم عند ذهابهن إلى دورة المياه. ولم تكن أي من هذه الفتيات على دراية بمعاناة أخريات من نفس العنف داخل المستوطنة وكان بداخل كل واحدة منهن خوف عميق من الجاني لأنه رجل نافذ في المجتمع. وتلقت المرشدة الاجتماعية لاحقًا إفصاحًا رابعًا من امرأة تعيش في المستوطنة.

وعلى الرغم من خطط السلامة الفردية التي وضعت مع كل واحدة من الفتيات اللاتي يحصلن على خدمة إدارة حالات إفرادية، كان من الواضح أن جميع الأطفال والفتيات المراهقات والنساء في المستوطنة يواجهن خطرًا أكبر من حيث الاعتداء الجنسي وكان من الضروري اتخاذ إجراء أوسع نطاقًا للوقاية من المزيد من الاعتداءات. وتم الاتفاق على إجراءات محددة مع الرجال والنساء والفتيات المراهقات في المجتمع المحلي عند العمل مع المجتمع المحلي بأسره من خلال "رسم خرائط المجتمع المحلي". وفضلا عن توفير أقفال لجميع دورات المياه وشراء الكشافات للنساء والفتيات، أجرت فرق حماية النساء وفرق حماية الأطفال التابعة للجنة الدولية للإغاثة تخطيطًا جماعيًا للسلامة بالتعاون مع جميع الفتيات المراهقات اللاتي يعشن في هذه المنطقة. وأثناء هذا الإجراء أقرت جميع الفتيات أنهن ينادين على بعضهن البعض عندما ترغب إحداهن الذهاب إلى دورة المياه بحيث لا تذهب بمفردها، والامتناع عن استخدام دورة مياه بعينها تتركز الاعتداءات فيها. ولأن معظم الاعتداءات تتم ليلًا، قررن أن يطلبن من شخص كبير اصطحابهن إلى دورة المياه في حالة استخدامها عقب حلول الظلام. وطلبت الفتيات وضع أقفال على دورات المياه واتفقن على صوت تنبيهي من شأنهن إصداره لجذب الانتباه لأي شيء مثير للشكوك داخل المخيم. ووفرت المنظمة أقفال وكذلك صفارات وكشافات للفتيات لجذب الانتباه إذا دعت الضرورة.

أعلى: النساء يرسمن بالحناء على أيدي بعضهن البعض في مركز المرأة التابع اللجنة الدولية للإغاثة حيث تجتمع النساء والفتيات السوريات للتعارف والحصول على الدعم.

وكذلك نظم طاقم العاملين المعني بحماية الطفل والتابع لبرنامج حماية المراة وتمكينها الذي تنفذه المنظمة سلسلة من الأنشطة للفتيات المراهقات في بلدية القرية بحيث تتمكن الفتيات من مغادرة المستوطنة وتوسعة شبكات الدعم. واشتملت هذه الأنشطة على مناقشات بشأن "اللمسة المريحة" و"اللمسة المريبة" وهي الأنشطة المزمع إكمالها من خلال إجراءات تتعلق بتأكيد الذات كذلك. وتعاونت فرق حماية المرأة وتمكينها وحماية الطفل كذلك في تقديم ثلاث جلسات معنية بمهارات التربية الإيجابية التي حضرها الآباء والأمهات بغية التشديد على أهمية فتح التواصل مع الأطفال، حيث أعربت الفتيات المراهقات عن مخاوف قوية تتعلق بتعرضهن للملامة من جانب الآباء من جراء هذه الاعتداءات. وكانت هذه الجلسات فرصة أولى أتيحت إلى اللجنة الدولية للإغاثة وفريق حماية المرأة وتمكينها على وجه الخصوص للتفاعل مع الرجال في المجتمع المحلي وبناء علاقة قوامها الثقة معهم.

دلفين، 41 سنة وتعيش في الأردن

"المرأة السورية مستقلة، وهي مسؤولة. ونشارك الرجال في شعورهم - ولا نخشى العقبات. وقد علمتنا الحياة الكثير."

يحصل اللاجئون عليها.

وقد انتهت المنظمة مؤخرًا من تقييم للأثر لبرنامج المعونات النقدية الشتوية الذي يطبقه مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين في لبنان.[32] وتوصلت المنظمة إلى نتيجتين لهما أهمية خاصة في هذا التقرير. أولا: لا توجد مصروفات رسمية للمدارس الحكومية التي يذهب إليها أطفال اللاجئين السوريين في لبنان، وعلى السوريين سداد تكلفة الانتقال من المدرسة وإليها وتكلفة الكتب والمستلزمات الأخرى. وقد تكون هذه التكاليف باهظة بالنسبة للعديد من اللاجئين. ويمكن أن تؤدي المساعدة النقدية إلى إحداث آثار متعددة على دخول الأطفال المدارس، سيما عند زيادة القدرة على تغطية التكاليف الضرورية للتعليم ما يقلص من الحاجة إلى إرسال الأطفال للعمل لكسب المال. ويمكن تقديم هذه البرامج بأساليب تزيد من نفاذ الفتيات المراهقات إلى التعليم وكذلك التصدي إلى العوائق المحددة التي يواجهنها.

وتوضح النتيجة الثانية لهذا التقييم المتعلق بهذا التقرير أن زيادة المساعدات النقدية داخل الأسرة من شأنها الحد من الإجهاد الذي يسهم في الصراعات الداخلية. ومع أهمية هذه النتيجة من الضروري الإحاطة بأن 85% من المشاركين الأساسيين في هذا الاستقصاء من الذكور وأن الأسئلة ليست موجهة نحو العنف في المنزل. وتبين من التقييمات القطرية المتعددة، لبرامج حماية المرأة وتمكينها التابعة للجنة الدولية للإغاثة أن المزاوجة بين المساعدة النقدية مع مجموعات النقاش لكل من الرجال والنساء تسهم في نفاذ النساء على نحو آمن إلى الموارد المالية وسيطرتهن عليها. فعلى سبيل المثال تيسر اللجنة الدولية للإغاثة في تركيا التحويلات النقدية للأسر الضعيفة بمبالغ قيمتها 150 دولار أمريكي. وتتمتع هذه الأسر بفرصة المشاركة في المناهج التي وضعتها المنظمة بخصوص المناقشات الجماعية للمساعدة في جعل القرارات المالية التي تتخذ أكثر إنصافًا فضلا عن الحد من مخاطر حدوث العنف العائلي.

التعليم المجتمعي

تنفذ اللجنة الدولية للإغاثة في لبنان برامج التعليم المجتمعي لعدد 8500 طفل مهمش من لبنان وسوريا ممن تسربوا من المدارس في المناطق التي لا تتوافر فيها خدمات تعليمية أخرى. وتبين إمكانية استغلال التعليم المجتمعي للحفاظ على سلامة الفتيات مع استمرار الدراسة. وتتيح مرونة التعليم المجتمعي للجنة الدولية للإغاثة تكييف مساحات التعلم والوسائل التعليمية وأساليب التعليم لتلبية احتياجات الفتيات المتعلقة بالسلامة والحصول على المشورة. فعلى سبيل

حوادث العنف ضد النساء حسب إبلاغ اللجنة الدولية للإغاثة عنها في الأردن

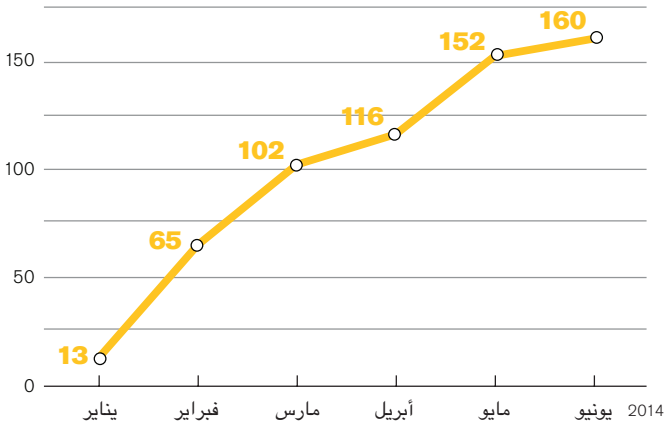

1 فقط من بين كل 10 نساء هي التي تبلغ عن العنف الممارس ضدها

تشهد اللجنة الدولية للإغاثة على مستوى العالم تنامي في عدد الحالات التي تبلغ عن العنف عند توافر خدمات جيدة وجديرة بالثقة. وتواكب هذه الزيادة في الإبلاغ في هذا الرسم البياني مع تنامي الخدمات المقدمة من اللجنة الدولية للإغاثة ومن تواصلها مع النساء والفتيات.

على اليسار: إحدى النساء السوريات تقف بجانب اختها الصغيرة تنظران من خارج عربة الإقامة في أحد مخيمات اللاجئين في الأردن.

مشكلة معقدة ولكن ليست مستعصية (تابع)

المثال تؤدي المجتمعات المحلية دورًا محوريًا في اتخاذ قرار بشأن اختيار مواقع التعليم المجتمعي وإنشاء نظم يمكن من خلالها الإبلاغ عن حالات الاعتداء والتصرف حيالها بسرعة.

مساحات آمنة

وفي منطقة سوريا تدعم اللجنة الدولية للإغاثة ما يزيد عن 20 مركز من مراكز النساء والفتيات عبر شمال سوريا وتركيا والعراق ولبنان والأردن. والهدف من هذه المراكز توفير "مساحات آمنة" للنساء والفتيات اللاجئات اللاتي تشردن أو من المجتمعات المضيفة. وهذه المراكز مساحة آمنة تركز على تعزيز شبكات الدعم غير الرسمية للنساء والفتيات الرامية إلى تعزيز التعامل مع صدمة التشرد والبناء على مثابرة النساء والفتيات في دعم آليات الحماية القائمة على المجتمع المحلي. وتدعم اللجنة الدولية للإغاثة طيف واسع من الأنشطة النفسية والاجتماعية الجماعية على هيئة تدريب على المهارات، وجلسات إعلامية، وتعليم غير رسمي، وفصول تتعلق بالصحة الإنجابية، والتدريب على الأنشطة التجارية التي تصممها النساء والفتيات في المساحات الآمنة وترشدها وتقودها. وتعتبر مراكز المرأة هذه نقاط تدخل للناجيات من العنف البدني والجنسي لا يواجهن فيها وصمة العار المرتبطة بكونهن من الناجيات من العنف وبالتالي تعزيز السلوك القائم على طلب المساعدة. وبإمكان الناجيات الإبلاغ عن الحوادث على نحو سري والنفاذ إلى الخدمات بما في ذلك الاستشارات والرعاية الصحية.

وبناء على السياق والموارد تشتمل هذه المراكز على قسم للتعامل مع النساء وآخر للتعامل مع الفتيات ولكل منها خدمات ودعم يتناسب والفئة العمرية. وتحضر قرابة 150 سيدة وفتاة في الشهر داخل سوريا كل شهر إلى مركز تابع إلى اللجنة الدولية للإغاثة للنساء والفتيات. وفي العراق تدعم اللجنة الدولية للإغاثة شريك محلي في إدارة مركزين أحدهما في مخيم دوميز والآخر في مخيم جويلان. وفي سنة 2013 شاركت قرابة 11 ألف امرأة وفتاة في الأردن في الأنشطة أو الخدمات المقدمة من المراكز التي تدعمها اللجنة الدولية للإغاثة . وفي لبنان وسعيًا للتغلب على العقبات المرتبطة بتكلفة الانتقالات بل وباعتبارات الحماية التي عادة تحد من حرية الحركة للنساء والفتيات، يتم توفير خدمات انتقالات من المساحات الآمنة التي تتيحها المنظمة وإليها للنساء والفتيات. وأدى وجود مراكز المرأة والمساحات الأمنة التي توفرها إلى إحداث تقدم في تلبية بعض احتياجات النساء والفتيات. وتستثمر اللجنة الدولية للإغاثة الوقت في ضمان فهم المجتمع المحلي الغرض من المراكز ويشعر الرجال بالراحة عند سماحهم للنساء بالذهاب إليها. وأخبرتنا النساء والفتيات أنه بدون تلك المساحات الآمنة لم تكن الفتيات لتذهب إلى أي مكان.

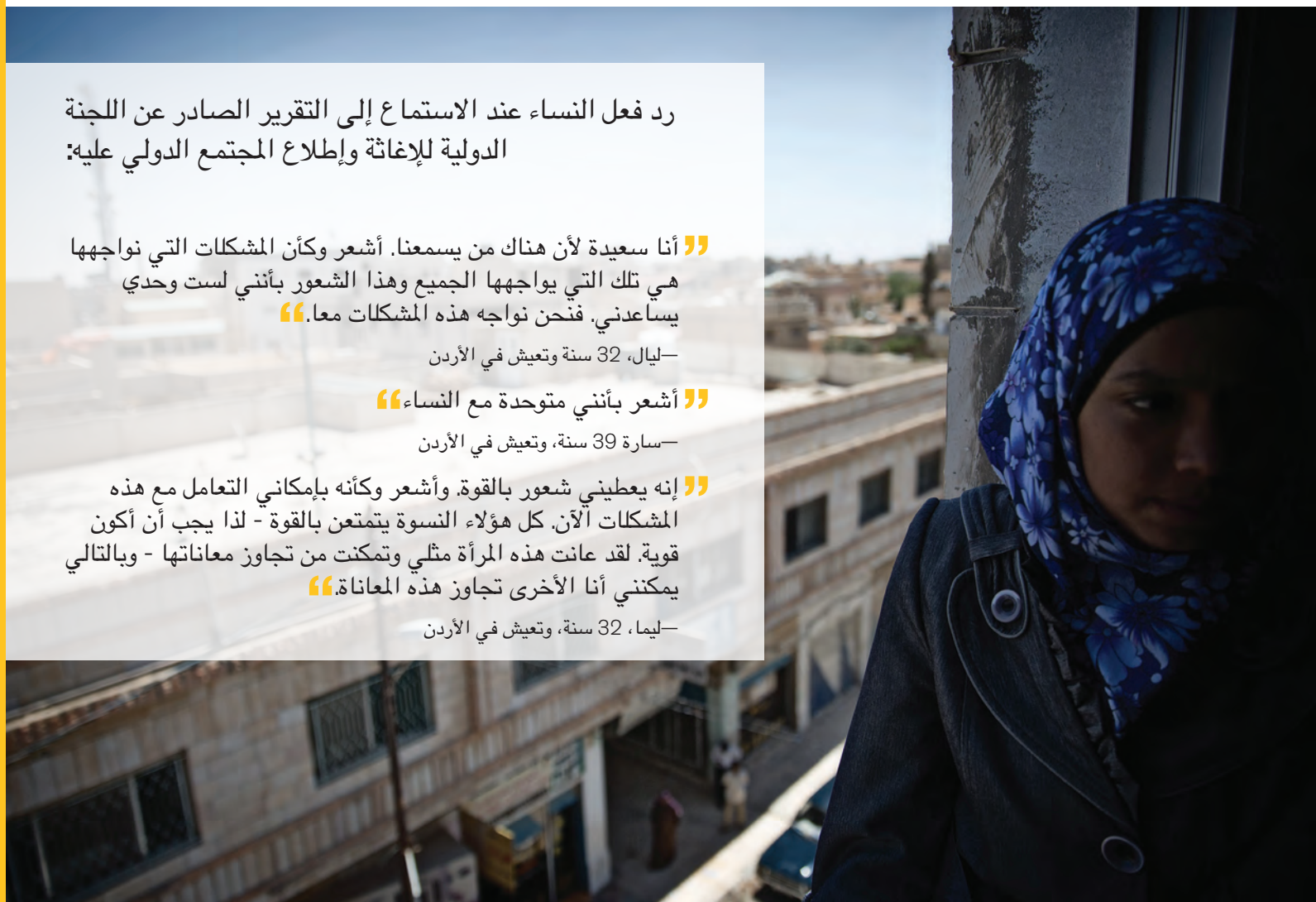

رد فعل النساء عند الاستماع إلى التقرير الصادر عن اللجنة الدولية للإغاثة وإطلاع المجتمع الدولي عليه:

"أنا سعيدة لأن هناك من يسمعنا. أشعر وكأن المشكلات التي نواجهها هي تلك التي يواجهها الجميع وهذا الشعور بأنني لست وحدي يساعدني. فنحن نواجه هذه المشكلات معا."

—ليال، 32 سنة وتعيش في الأردن

"أشعر بأنني متوحدة مع النساء"

—سارة 39 سنة، وتعيش في الأردن

"إنه يعطيني شعور بالقوة. وأشعر وكأنه بإمكاني التعامل مع هذه المشكلات الآن. كل هؤلاء النسوة يتمتعن بالقوة - لذا يجب أن أكون قوية. لقد عانت هذه المرأة مثلي وتمكنت من تجاوز معاناتها - وبالتالي يمكنني أنا الأخرى تجاوز هذه المعاناة."

—ليما، 32 سنة، وتعيش في الأردن

الخلاصة

"المرأة السورية شخص يحب العمل، وهي منتجة وذات شخصية قوية، وتتغلب على العقبات التي تقابلها. وفي أغلب الأحوال فإنها دؤوبة وتصنع الأشياء"

هديل، 44 سنة و تعيش في الأردن.

أعلى: امرأة لاجئة من سوريا وابنتها تقفان خارج شقتهما الصغيرة في الأردن؟

تزايد الاهتمام بالعنف ضد النساء والفتيات أوقات الأزمة سيما أثناء النزاعات المسلحة على مدار العقد الفائت، وقد آن الأوان أن يؤدي هذا الاهتمام إلى إحداث المزيد من التغييرات في الحياة اليومية للنساء والفتيات السوريات. وبناء على خبرة اللجنة الدولية للإغاثة في العمل مع المشردين السوريين في العراق ولبنان والأردن وتركيا وسوريا وبناء على أصوات النساء والفتيات والرجال السوريين، لا تدعو التوصيات الإقليمية في هذا التقرير إلى التمويل بوصفه الحل الأهم، بل إلى تغيير جذري في أسلوب عمل المجتمع الدولي بغية كفالة عافية النساء والفتيات في وقت الأزمة.

ويعني هذا الامتناع عن النظر إلى النساء والفتيات بوصفهن من السكان الذين ينبغي "انضباطهن" وفقًا للبرامج الحالية، ولكن ينظر إلى النساء والفتيات بوصفهن فئة تستفيد من تصميمات البرامج التي تصاغ لتلبية احتياجاتهن من آرائهن وخبراتهن. أي تتحول النساء والفتيات من فئة تُعرف من منطلق مكامن ضعفها إلى فئة يتم الاعتراف بمساهمتها في الحياة اليومية وتقديرها. وعلينا أن نعمل لكي نضمن عدم استنفاد طاقة النساء والفتيات ومثابرتهن تجاه العنف والقمع ولكن بتوجيهها نحو المساهمة في المجتمعات المحلية والبلدان. ومع تحقيق هذه النقلة النوعية يمكن أن تعيد النساء والفتيات تركيز قوتهن ومثابرتهن على المساهمة في المجتمع المحلي وفي البلدان بأمان وكرامة. ويتطلب هذا الأمر الانخراط النشط من جانب النساء والفتيات حتى عند صعوبة الوصول إليهن، بل بسبب صعوبة الوصول إليهن. ويتطلب الأمر اتخاذ إجراءات تعبر عن كون المسؤولية تجاه النساء والفتيات ليست اختيارًا بل ضرورة. ويعني هذا أننا نتحمل مسؤولية التصدي إلى العنف الذي يحول دونهن ودون الحصول على المساعدات التي نقدمها. ويحدد هذا التقرير توصيات قوامها ثمانية إجراءات تحث على الانتباه الفوري. وأخبرتنا النساء والفتيات السوريات عما يحتجن إليه: فهل ننصت؟

وفيما يلي التوصيات الإقليمية الثمانية الموجهة إلى الوكالات التابعة للأمم المتحدة وحكومات البلدان المضيفة والجهات المانحة والمنظمات الإنسانية. ويعقب هذه التوصيات توصيات خاصة بكل دولة على حدة. وتستند جميع التوصيات إلى الفهم القائل بأن الاحتياجات الأساسية حسبما تعرفها المعايير الإنسانية الدولية لا بد من تلبيتها مع التصدي إلى التهديدات المحيقة بالحماية.

”أريد أن أحقق الكثير من الأشياء في حياتي.“

في السنة الأولى التي عشتها في المخيم شعرت بالاكتئاب - وعانيت للتعامل مع الظروف المعيشية والضغط الناجم عن محاولة ضمان رعاية أسرتي على نحو جيد. ولكنني قلت لنفسي في أحد الأيام علي أن أتعامل مع هذا الأمر. وعلي أن أتحرك وأعيد بناء نفسي. غيرت من عقليتي وبذلت قصارى جهدي - وكنت محظوظة إذ حصلت على وظيفة وبدأت في إعادة بناء نشاطي في الحياكة الذي تدمر في سوريا. تمكنت من الادخار ومن شراء ماكينة خياطة ولدي الآن قائمة من الطلبات.

أعتبر نفسي ناشطة - لست بالضرورة ناشطة سياسية ولكنني أخرج وأساعد الأخريات - حتى في المخيم. أنا حاصلة على بعض التدريب الطبي، لذا أتجول لأرى إن كان هناك مرضى أو جرحى - وكذلك أساعد الأطباء والفنيين الطبيين في حالات الطوارئ من وقت لآخر. المعاناة مستمرة ولكنني أريد أن أحقق الكثير في حياتي. أريد أن تنهي بناتي دراستهن. أريد أن أرى عملي ينمو. أريد الاستقرار. وأنا أحقق هذه الأشياء بالتدريج.

دلال، 38 سنة وتعيش في الأردن

التوصيات الإقليمية الموجهة إلى الوكالات التابعة للأمم المتحدة وحكومات البلدان المضيفة والجهات المانحة والمنظمات الإنسانية

لا بد أن يكون صوت النساء والفتيات هو القوة الأساسية المحركة للعمل الإنساني.

يؤدي التشاور مع النساء والفتيات إلى برامج فعالة ذات قدر أكبر من الشمولية والأثر. ولا بد من تضمين أصوات النساء والفتيات في كل من تقييم الاحتياجات وتصميمات البرامج والتطبيق والمراقبة. وينبغي على المنظمات الإنسانية والوكالات التابعة للأمم المتحدة والحكومات المضيفة والجهات المانحة أن تضم أصوات النساء والفتيات حتى تكون أولوياتهن مشمولة في جميع عناصر العمل الإنساني، وبما يتوافق مع بيان "الدعوة للعمل" (Call to Action).[33]

ينبغي أن تكون النساء والفتيات آمنات من العنف المبني على النوع الاجتماعي .

ينبغي على الأمم المتحدة طلب عمل تقييم آني للتطبيقات القائمة على المعايير الدنيا التي نصت عليها المبادئ التوجيهية الصادرة عن اللجنة الدائمة بين الوكالات المعنية بالوقاية من والتصدي الى العنف المبني على النوع الاجتماعي في السياقات الإنسانية. وينبغي أن يقدر هذا التقييم مدى قدرة العمل الانساني على تخفيف المخاطر التي تواجه النساء والفتيات يوميا - بما في ذلك العمل الذي يوفر المأوى والتخطيط المكاني وتوزيع المواد غير الغذائية والتعليم والمياه والصرف الصحي والرعاية الصحية والتقييم والمتابعة والتنسيق. وينبغي على المخرجات من التقييم أن تقود الى إجراءات مرتبطة بزمن محدد بغية التصدي للقضايا التي حددتها النساء والفتيات.

يجب أن تتمكن النساء والفتيات من التسجيل والحصول على الخدمات بشكل سهل وآمن.

ينبغي أن تقوم برامج مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين والحكومات المضيفة على ضمان أن يكون التسجيل الفردي لجميع النساء والفتيات أمن ومتاح كي يتمكنوا من الحصول على المساعدات والخدمات على نحو مستقل دون الحاجة إلى الاعتماد على رب الأسرة، سواء في المخيمات أو في المناطق الحضرية.

حصول الناجيات من العنف المبني على النوع الاجتماعي على رعاية مناسبة ومباشرة حينما وأينما يسعين للحصول عليها.

تحتاج الناجيات إلى الرعاية في غضون 72 ساعة بغية منع انتقال فيروس نقص المناعة البشري المحتمل أو الحمل غير المرغوب فيه. ومن الإجراءات الواجبة لتحقيق هذا الهدف:

أ. على الوكالات التابعة إلى الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية كفالة نقاط تدخل آمنة لتقديم الخدمات اللازمة للناجيات. ويعني ذلك زيادة تقديم الخدمات المتنقلة بما في ذلك خارج المخيمات والمراكز الحضرية مع إعداد مساحات آمنة تتناسب والفئة العمرية المخصصة للنساء والفتيات.

ب. على الدول المضيفة والوكالات التابعة للأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية توفير خدمات شاملة ومختصة للرعاية الصحية يمكن الحصول إليها. ويشمل ذلك ضمان وجود كادر عمل ذو كفاءة ومدرب على الرعاية الصحية الجنسية والإنجابية بما في ذلك الرعاية السريرية للناجيات من الاعتداء الجنسي.

ج. على الدول المضيفة والوكالات التابعة للأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية توفير مشورة قانونية يسهل النفاذ إليها واستشارات تتعلق بالناجيات من العنف المبني على النوع الاجتماعي.

ينبغي أن تتمتع الفتيات المراهقات بالأمان وينبغي تصميم البرامج بحيث تتوافق مع المخاطر الخاصة التي يواجهنها.

على الجهات المانحة والوكالات التابعة إلى الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية تطوير وتطبيق برامج تركز على اتاحة الفرص للفتيات وتقديم خدمات تستجيب لتجاربهن مع العنف بما في ذلك الزواج المبكر والزواج بالإكراه. وتشمل البرامج المتكاملة التي تتناول الاحتياجات الخاصة للفتيات ضمان توفر مساحات آمنة وفرص للمهارات الحياتية وفرص اقتصادية للفتيات والأسر وتبادل المعلومات وبناء المهارات مع الآباء ومقدمي الرعاية.

تحتاج الفتيات المراهقات إلى الحصول على تعليم آمن ومناسب وذي جودة.

الوصول إلى فرص تعلم آمنة من الأمور المهمة لضمان سلامة الفتيات من الاستغلال الجنسي والاعتداء والعنف، وكذلك لتوفير المهارات التأسيسية التي يحتجنها في تعزيز سلامتهن ومستقبلهن.

على الجهات المانحة والوكالات التابعة للأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية التعامل مع الاحتياجات الخاصة والعقبات التي تواجه الفتيات المراهقات في النفاذ إلى التعليم و استمرارية التحاقهن بالمدارس:

أ. كفالة حصول الفتيات على وسيلة انتقال آمنة ومضمونة إلى المدرسة، وعلى بيئة تعلم آمنة وعلى توازن بين المهارات الأكاديمية والاجتماعية والعاطفية الضرورية لاتخاذ قرارات صحية تتعلق بالحياة.

ب. ضمان حصول الآباء ومقدمي الرعاية والفتيات على معلومات دقيقة بخصوص فرص التعليم المعتمدة. وتوفير فرص تعليم غير رسمية تتسم

بالمرونة قريبة من المجتمعات المحلية للاجئين ويعمل فيها مدرسون سوريون إن أمكن، وكذلك زيادة فرص حصولهم على مداخل للتعليم المعتمد أو الرسمي أو فرص كسب العيش.

لا بد أن تنتفع النساء والفتيات اللاتي تعانين من العنف الأسري من العمل الإنساني الذي يتصدى إلى هذه المشكلة

أ. **ينبغي أن تعمل الوكالات التابعة للأمم المتحدة** على فهم العنف الأسري على أنه تهديدًا مباشرًا لحماية النساء والفتيات ومن ثم على هذه المنظمات تصميم خدمات للاستجابة له والوقاية منه في آن واحد. وإعادة صياغة العنف الأسري على أنه احدى مهددات الحماية في العديد من الإستراتيجيات والتوجيهات الإنسانية، بما في ذلك خطط الوكالات التابعة للأمم المتحدة وسياساتها التي تسترشد بها الجهود فيما بين الوكالات.

ب. **ينبغي أن تدمج الوكالات التابعة للأمم المتحدة ومنظمات المساعدة الإنسانية** فيما تقدمه من رعاية صحية وأمن غذائي ومساعدات نقدية وبرامج المعونة الأخرى تدابير تتصدى إلى العنف الأسري بوصفه العائق الأساسي أمام وصول النساء والفتيات إلى المنافع من هذه البرامج.

يجب ألا تواجه النساء والفتيات الاستغلال والاعتداء الجنسي .

على مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين والحكومات المضيفة والمنظمات الإنسانية رصد وتنسيق آليات معنية بالوقاية من الاستغلال والاعتداء الجنسي، وذلك من خلال ضمان اعتماد الوكالات القائمة على توفير المساعدات آليات متعددة الجوانب وتشمل ما يلي: (أ) تدريب الموظفين وتوفير المساعدات والخدمات بشان الوقاية من الاستغلال والاعتداء الجنسي؛ و(ب) وضع مدونات سلوك وتنفيذها بشأن الوقاية من الاستغلال والاعتداء الجنسي لضمان أن الموظفين والناجيين لديهم الامكانية للتبليغ على نحو فعال؛ و(ج) نشر المعلومات بين اللاجئين بشأن كيفية الإبلاغ عن الاعتداءات؛ و(د) العمل مع الشركاء المحليين لتنفيذ آليات الوقاية من الاستغلال والاعتداء الجنسي.

أسفل: أسرة لاجئة تعد الإفطار في خيمتها في مخيم الدوميز بالعراق.

توصيات قطرية

سوريا

تقدم اللجنة الدولية للإغاثة في شمال سوريا خدمات حماية المرأة وتمكينها من خلال ثمانية مساحات آمنة مخصصة للنساء والفتيات من النازحات ومن المجتمعات المضيفة. ويقوم بتنفيذ الأنشطة الخاصة بمراكز المرأة في الوقت الحالي 12 موظف بدوام كامل و32 متطوع، يعملون في ستة مخيمات و11 مجتمع محلي في محافظتين.

منذ شهر يناير / كانون الثاني 2014، بلغ عدد النساء والفتيات اللاتي حصلن على خدمات من خلال العيادات التي تديرها المنظمة 15699، وحصلت ما يزيد عن 1200 امرة وفتاة على خدمات الدعم النفسي والاجتماعي، وشاركن في أنشطة ترفيهية وتعليمية وخدمات دعم للناجيات. ويحضر ما بين 100 إلى 150 امرأة وفتاة إلى المراكز التي تدعمها المنظمة شهريًا، معظمهن يأتين على أساس يومي، ويتواجد في هذه المراكز متطوعين يقدمون خدمات منزلية للنساء ذوي الإعاقة والحركة المحدودة.

ينبغي على مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين:

أن تحسن من حماية النساء والفتيات ونفاذهن إلى المساعدات الإنسانية في سوريا.

مراعاة للقرار 2165 الصادر عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، على المفوضية أن تنسق الجهود لتحديد الثغرات البرامجية، والإسراع بوتيرة برامج الحماية، والتنسيق مع الوكالات المعنية بالمساعدات بغية التصدي للاحتياجات المحددة للنساء والفتيات والناجيات من العنف المبني على النوع الاجتماعي في سوريا.

ينبغي على الوكالات الإنسانية:

- وضع خطة طويلة الأجل لبناء الكفاءات بالتعاون مع المنظمات الدولية والسورية، توفر الخدمات للنساء والفتيات في جميع أنحاء البلاد بالتعاون مع الفريق المعني بالعنف المبني على النوع الاجتماعي والفريق رفيع المستوى (HLG).
- تطوير كفاءات مقدمي الخدمات الطبية المختصة بالاستجابة للعنف المبني على النوع الاجتماعي بالشراكة مع المجموعة الصحية على الصعيد العالمي. ويشمل هذا نشر مواد تدريبية على الفريق الإكلينيكي وغير الإكلينيكي العامل، والتحسين والابتكار في المتابعة ، وإرشاد الطاقم المدرب لضمان الفهم الشامل لكيفية الاستجابة للناجيات من العنف المبني على النوع الاجتماعي .
- ضمان جمع البيانات التفصيلية المتعلقة بالجنس والسن أثناء التقديرات المشتركة بغية تحسين تقييم الاحتياجات الخاصة بالنساء والفتيات.
- ضمان تنسيق الوكالات المعنية بإدارة المخيمات والمنظمات المجتمعية إجراءات التسجيل والتوثيق الخاصة بها. وكذلك كفالة إعطاء الأولوية للأسر التي تعيلها امرأة وللنساء والفتيات غير المتزوجات والأرامل في الحصول على المساعدات الإنسانية.

ينبغي على الجهات المانحة:

- أن تزيد من دعمها للمناشدة المقدمة من الأمم المتحدة للاستجابة الاقليمية للأحداث في سوريا مع تعزيز جهود المشاركة بالموارد.
- زيادة دعمها لمناشدة الأمم المتحدة بالمساعدة داخل سوريا والاستجابة للاجئين والتي تحصل حاليًا على تمويل أقل من 50%. وزيادة قدرة الحصول على الخدمات والحد من مخاطر العنف التي تواجه النساء والفتيات من خلال إعطاء برامج الحماية والعنف المبني على النوع الاجتماعي الأولوية فيما تنشده.
- زيادة تمويل الفرص التعليمية داخل سوريا بالتركيز على توفير التعليم الثانوي، وإتاحة الفرص لبرامج التعلم السريع والتدريب المهني بغية تقديم بدائل للفتيات اللاتي لا تتوفر لهن فرص التعليم الرسمية.

أسفل: فتاة مشردة تعمل في متجر أبيها في مخيم العتمة في سوريا.

العراق

يعمل برنامج دعم اللاجئين الذي تنفذه وحدة حماية المرأة وتمكينها في دهوك والسليمانية في إقليم كردستان العراقي وكذلك في مدينة القائم في محافظة الأنبار. وتستضيف العراق في الوقت الحالي 218040 لاجئ سوري، حيث فر أغلبهم إلى إقليم كردستان شمالي البلاد. وفي وقت كتابة التقرير كان تدهور الوضع الأمني في العراق قد بلغ مداه من جراء الهجمات من المجموعة التي تدعو نفسها الدولة الأسلامية للعراق وبلاد الشام التي استولت على مساحات كبيرة من البلاد، مما أدى إلى موجات متتالية من الأشخاص النازحين الذين فر العديد منهم إلى إقليم كردستان سعيًا للحصول على الأمان.

وعلقت اللجنة الدولية للإغاثة برامجها الخاصة باللاجئين في القائم لأن هذه المنطقة يصعب النفاذ إليها في الوقت الحالي. وفي دهوك دعمت اللجنة الدولية للإغاثة في البداية أحد مراكز النساء والفتيات ونقلت الإدارة منذ ذلك الحين إلى منظمة محلية تواصل اللجنة تقديم تدريبات إلى موظفيها. وتتولى المنظمة الشريكة في الوقت الحالي تشغيل مركزين: أحدهما مخيم دوميز والثاني مخيم الجويلان. وفضلا عن ذلك تؤسس اللجنة الدولية للإغاثة مركزًا مجتمعيًا يشتمل على عيادة متنقلة للاجئين من خارج المخيم في محافظة دهوك. وفي السليمانية تدير المنظمة مركزًا للاستماع إلى النساء والفتيات في مخيم عربت.

أسفل: أم سورية لاجئة وطفلها الرضيع في مخيم الدوميز في شمال العراق.

ينبغي على الحكومة الإقليمية في كردستان العراق:

- تمكين النساء من السعي لتحقيق الفرص الاقتصادية من خلال مواصلة منح الإقامة للاجئين السوريين في المخيم وخارجه، مما يسمح للاجئين العمل بشكل قانوني والتحرك بحرية فيما بين محافظات إقليم كردستان.
- السماح بالمساعدات المباشرة إلى جميع اللاجئين الذين يعيشون في إقليم كردستان بما في ذلك من يعيشون خارج المخيمات، عن طريق التحويلات النقدية وتوزيع المواد غير الغذائية.
- تخصيص المزيد من الموارد إلى مديرية تتابع وتراقب العنف ضد المرأة لإتاحة إمكانية التحرك النشط للناجيات من العنف المبني على النوع الاجتماعي بين اللاجئين.
- تحديث الإجراءات الحكومية للإدارة الإكلينيكية للاغتصاب بما يتواكب مع المعايير الدولية التي تتيح للمرأة اختيار من تبلغه عن الواقعة وكذلك تلقي العلاج الفوري.

وينبغي على الوكالات التابعة للأمم المتحدة:

- أن تعمل مع شركائها ومع الحكومات لتأسيس آلية مشتركة بين الوكالات لاستقبال الشكاوي المتعلقة بالاستغلال والعنف بما في ذلك الاستغلال والعنف الجنسي التي ترد لهذه الجهات. .
- أن تضمن وصول المعلومات الخاصة بخدمات البرنامج للنساء والفتيات في المخيمات والمناطق الحضرية بشكل مستمر من خلال توفير مساحات آمنة ووجود أخصائيين من الممكن الوصول اليهم للحصول على المعلومات المناسبة والوافية.

وينبغي على الجهات المانحة:

- أن تزيد من دعمها إلى الحكومة الاتحادية في العراق وكردستان لتحسين حالة المجتمعات المضيفة واللاجئين والأشخاص النازحين داخليًا بما في ذلك وضع أولوية لوصولهم إلى الخدمات الأساسية.

الأردن

بدأت اللجنة الدولية للإغاثة البرامج الخاصة بحماية المرأة وتمكينها في 2007 من خلال برنامج للاجئات العراقيات والمجتمعات الأردنية المحلية. وفي الوقت الحالي يوجد 609692 لاجئ سوري في الأردن، من بينهم51% من النساء والفتيات ، وفي سنة 2012 واستجابة إلى النزاع في سوريا قامت اللجنة الدولية للإغاثة بدعم عيادتين للصحة الإنجابية وثلاث مراكز للنساء والفتيات في الرمثا والمفرق وإربد. وتستقبل هذه المراكز السوريات وكذلك الأردنيات. وتدعم اللجنة الدولية للإغاثة كذلك أربع مراكز للنساء والفتيات في مخيم الزعتري للاجئين.

ويوفر برنامج حماية المرأة وتمكينها التابع إلى اللجنة الدوليه للاغاثة خدمات إلى قرابة 2000 امرأة في الأردن شهريا. وإلى الآن تلقت 5733 امرأة وفتاة دعم نفسي اجتماعي من أخصائي علاج نفسي وتم توزيع ما يربو على 13400 من حقائب الكرامة[34] على النساء والفتيات في سن الإنجاب. وفي سنة 2013، شاركت أكثر من 11 ألف امرأة وفتاة في أنشطة ترفيهية استشفائية من خلال المراكز التي تدعمها المنظمة. وفضلا عن ذلك تقدم اللجنة الدولية للإغاثة مساعدات نقدية إلى الأسر الضعيفة من اللاجئين، مقدمة إلى أسر اللاجئين الضعيفة بحيث تكون النساء والفتيات هن المتلقي الرئيسي لهذه الخدمات.

أسفل: فتاة لاجئة سورية ترسم في مكان مخصص للعب في مركز للمرأة تديره اللجنة الدولية للإغاثة في مخيم الزعتري. وأثناء مشاركة النساء في أعداد البرامج توفر المنظمة مكان لأطفالهن للعب.

ينبغي على حكومة الأردن:

- تنفيذ المادة 306 من قانون العقوبات وتفعيلها بشكل كاملًا والتي تتعلق بالتحرش اللفظي، مع نشر معلومات بشأن هذا القانون بين النساء والفتيات من المجتمعات المحلية المضيفة وبين اللاجئين.
- أن تكفل دائرة قاضي القضاة والمحاكم الشرعية تنفيذ التعليمات التي يتم بموجبها حظر زواج الأطفال بين 18-16 سنة[35].
- أن تضمن دائرة قاضي القضاة أن القضايا المتعلقة بالزواج المبكر والتي يتم رفضها من قبل واحدة من المحاكم لا يتم عرضها في محكمة أخرى.
- أن تحرص المحاكم الشرعية على أن تشمل عقود الزواج المبكر الخاصة بالفتيات شرط يضمن مواصلة الفتاة لتعليمها.

ينبغي على الوكالات الإنسانية:

- تصميم برامج – تستهدف الاطلاع على العلاقة بين افتقار الفتيات للتعليم والزواج المبكر والزواج بالإكراه والخوف من التحرش والعنف. على أن يكون هذا الجهد متعدد التخصصات ومن خلال التنسيق بين الأفرقة المعنية بالعنف المبني على النوع الاجتماعي وحماية الطفل وكذلك التعليم، وأن يشدد على الحاجة إلى توفير بيئات تعلم آمنة.
- ضمان أن برامج الحماية والبرامج المعنية بالعنف المبني على النوع الاجتماعي تستهدف النساء والفتيات ذوي الاعاقة والنساء اللاتي يقمن برعاية الأشخاص ذوي الإعاقة.

لبنان

اعتبارًا من نوفمبر/ تشرين الثاني 2012 أسست اللجنة الدولية للإغاثة خمسة مراكز للنساء والفتيات شمالي البلاد وفي وادي البقاع، وبالتحديد في برطوم ووادي خالد وبرجيل وأرسال وبر إلياس. واستخدمت ما يزيد عن 10 آلاف امرأة وفتاة سورية وكذلك لبنانية الخدمات المتنقلة. وتم تكوين هذه الفرق المتنقلة للوصول إلى الفئات المتفرقة والنائية من اللاجئين الذين عادة لا يمكنهم الوصول إلى الخدمات الثابتة. ووزعت اللجنة الدولية للإغاثة ما يزيد على 20 ألف من حقائب الكرامة للنساء والفتيات الاجئات للتخفيف من خطر الاستغلال الجنسي الذي قد يتعرضن له حال لجوئهم. ونظمت اللجنة الدولية للإغاثة كذلك في 2014 أنشطة موجهة تستهدف الفتيات المراهقات وتركز على تكوين آليات تعايش إيجابية وتأسيس شبكات اجتماعية صديقة وداعمة . وأخيرًا دعمت اللجنة الدولية للإغاثة بناء كفاءات مقدمي خدمات الرعاية الصحية المحليين وللمنظمات بغية كفالة إحالة النساء والفتيات بأمان إلى الخدمات والرعاية الإكلينيكية الجيدة.

ينبغي على حكومة لبنان:

- دعم البرامج التي تعزز – الانسجام بين اللاجئين والمجتمعات المحلية في المناطق التي تكثر فيها اللاجئين.

أسفل: امرأة لاجئة من سوريا عند مدخل خيمتها في أحد المستوطنات غير الرسمية في لبنان. توفر اللجنة الدولية للإغاثة مساعدات نقدية إلى مئات اللاجئين والأسر اللبنانية في لبنان.

- مواصلة دعم الفتيات والفتية السوريين في الوصول إلى التعليم. التعامل مع بعض القيود المتعلقة بالفتيات في الوصول إلى التعليم مع وضع مبادرات مثل برامج التعليم المجتمعي.

ينبغي على الأمم المتحدة والوكالات الإنسانية:

- العمل بشكل وثيق مع الحكومة اللبنانية للتصدي إلى مشكلة التسجيل التي يواجهها اللاجئين عندما يعبرون نقاط التفتيش لعدة مرات وبشكل غير منتظم .
- وينبغي على مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين ان تعمل على بناء مهارات - كادرها الداخلي للتعامل مع حالات العنف المبني على نوع الاجتماعي بغية تحسين عملية تحديد احتياجات الحماية للاجئين أثناء التسجيل.
- زيادة البرامج التي تستهدف التصدي للمخاطر والصعوبات التي تواجها الفتيات المراهقات مثل برامج الارشاد النفسي، بحيث تشمل هذه البرامج التخطيط للسلامة، ومناهج المهارات الحياتية التي تعبر عن العنف المبني على النوع الاجتماعي، والتدخلات المتنقلة و العمل مع القائمات على توفير الرعاية.

ينبغي على الجهات المانحة:

- زيادة الدعم المقدم إلى الحكومة اللبنانية لتحسين الظروف المعيشية في المجتمعات المحلية المضيفة وظروف اللاجئين الذين يعيشون في مستوطنات من الخيم وفي المناطق الحضرية مع إعطاء الأولوية - لوصول النساء والفتيات إلى الخدمات الأساسية.
- الاستثمار في خدمات النقل والخدمات الصحية المتنقلة بغية ضمان اشتمالها على خدمات صحة إنجابية على نحو منتظم لزيادة وصول النساء والفتيات اللاجئات إليها.

تركيا

حاليا يوجد 814212 لاجئ سوري في تركيا يتركز معظمهم جنوبي البلاد بالقرب من الحدود السورية. واعتبارًا من نهاية سنة 2013 قامت اللجنة الدولية للإغاثة على تنفيذ برامج تتعلق بالإنعاش الاقتصادي، وبرامج الشباب والحماية في مدينتين من إقليم هاتاي وهما ريحانلي وأنطاكية.

في 2014 قامت اللجنة الدولية للإغاثة في تركيا على توفير دعم مادي للأسر الضعيفة بشكل شهري بمبالغ قيمتها 150 دولار أمريكي تغطي فيه 945 أسرة. وتتمتع هذه الأسر بفرصة المشاركة في المناهج التي وضعتها المنظمة بخصوص المناقشات الجماعية للمساعدة في الحد من العنف الاسري و مخاطره . وفضلا عن ذلك تدير اللجنة الدولية للإغاثة مركزًا للشباب في ريحانلي يركز على المهارات الحياتية والتدريب المهني والأنشطة الترفيهية ويقدم دورات تدريبية في اللغتين التركية والإنكليزية والسيولة النقدية للعمل ونشر المعلومات القانونية والمتعلقة بمسائل الحماية وتيسير مسارات الإحالة للأفراد الذين يعانون من مسائل تتعلق بالحماية وكذلك مجموعات الدعم النفسي والاجتماعي للأقران وللمراهقين .

ينبغي على الحكومة التركية:

- تمكين مقدمي الخدمات السوريين من دعم المبادرات المعنية بالتعليم من خلال برامج التعليم الرسمي وغير الرسمي لتيسير دراسة اللغة.

ينبغي على الأمم المتحدة والوكالات الإنسانية:

- العمل مع الحكومة التركية على ايجاد الآليات المناسبة لدعم المجتمعات المحلية المضيفة في بناء علاقات منسجمة مع اللاجئين الذين تستضيفهم. العمل على دعم قدرات منظمات المجتمع المحلي على تقديم برامج مختصة للنساء والفتيات.
- زيادة البرامج التي –تستهدف العمل على مشكلة حاجز اللغة التي يواجها اللاجئين وضمان وصول النساء والفتيات إليها.

ينبغي على الجهات المانحة:

- زيادة دعم المجتمعات المضيفة واللاجئين من خلال برامج تعزز الانسجام بين المجتمعين حيثما اتضح التوتر في مناطق محددة.

أسفل: أب سوري وابنته في مخيم عبور للاجئين بجوار الحدود السورية التركية.

GEORGETOWN UNIVERSITY
Institute for Women, Peace and Security

الالتزامات الدولية للنساء والفتيات

أثناء انعقاد المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة في 1995 ، اشتمل منهاج العمل على فصل كامل عن النساء في النزاعات المسلحة.

ولكن لم يعترف مجلس الأمن حتى أكتوبر/ تشرين الأول 2000 من خلال إصدار القرار 1325 بأن النساء يتأثرن على نحو غير متناسب النزاعات المسلحة وأنهن كذلك أطراف فاعلة حرجة في الوقاية من النزاع وحله. ووضعت الأركان الثلاثة للقرار 1325 الصادر عن مجلس الأمن، وهي الحماية والمشاركة والوقاية، أساس لست قرارات أخرى صادرة بدورها عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

- قرار مجلس الأمن رقم 1820 في 2008، الذي اعترف باستخدام الاغتصاب سلاحًا أثناء الحرب.
- قرارا مجلس الأمن رقم 1888 و1889 في 2009، اللذان طالبا مجتمعان بزيادة مشاركة النساء في حكم السلام والأمن على جميع المستويات وتعيين ممثلة خاصة للأمين العام عن العنف الجنيس أثناء النزاع، مع إنشاء مؤشرات عالمية لوضع تصور بتنفيذ القرار 1325.
- قرار مجلس الأمن رقم 1960 في 2010، الذي شجع على تحسين آليات الرقابة والإبلاغ.
- قرار مجلس الأمن رقم 2106 في 2013، الذي تصدى إلى الإفلات من العقاب والمساءلة عن العنف الجنسي والعنف القائم على نو الجنس.
- قرار مجلس الأمن 20122 في 2013، الذي ركز مجددا على اهتمام المجتمع الدولي بالحماية والمشاركة وضرورة التعامل مع "التقصير في التنفيذ."

وكذلك صدرت سلسلة من الالتزامات الوطنية والإقليمية بشأن إنشاء أكثر من أربعين خطة وطنية تصدر سياسات محددة بشأن تنفيذ أركان القرار 1325 الثلاثة. وأسست هذه الخطط تدابير مثل الإستراتيجية العالمية للوقاية من العنف القائم على نوع الجنس والاستجابة له الصادرة عن الولايات المتحدة. وعلى الرغم من تراكم الزخم الدولي لمنع العنف ضد النساء والفتيات والتصدي له في أوقات الأزمة، سيما النزاع المسلح، تظل هناك فجوة مهولة ومستمرة في التنفيذ. وسيكون من شأن الاستعراض رفيع المستوى المرتقب سنة 2015 لجهود تنفيذ القرار 1325، وفق ما أعلنه القرار 2122، المساعدة على تحديد العقبات ومجالات التحسن. ولكن إلى الآن لم تؤد الأدوات القانونية والسياسية الصادرة عن المجتمع الدولي إلى أي اختلاف يذكر في الحياة اليومية للنساء والفتيات السوريات.

الالتزامات الوطنية

الولايات المتحدة الأمريكية

تلتزم الولايات المتحدة الأمريكية بزيادة مشاركة النساء في عمليات السلام واتخاذ القرار والعمل نحو التكامل الوطني واتخاذ الطابع المؤسسي، وحماية النساء من العنف والوقاية من النزاعات وتوفير إمكانية للنساء للنفاذ إلى الإغاثة والتعافي. وتتبنى الولايات المتحدة سياسة الامتناع عن التسامح مع الجرائم الجنسية ضد النساء وتسعى سعيًا حثيثًا لإنهاء استخدام الاغتصاب سلاحًا في الحرب، وبناء كفاءة الحكومات الأجنبية على إحضار مرتكبي العنف الجنسي لمثولهم أمام العدالة وكذا المساعدة في استعادة كرامة الناجيات.[1] وفي يونيو/ حزيران 2014، وضاعفت الولايات المتحدة من التزامها بمبادرة الاستجابة في أوقات الطوارئ والحماية للعنف القائم على نوع الجنس، التي ترمي إلى مساعدة النساء المعرضات للعنف القائم على نوع الجنس من شاكلة الزواج المبكر والزواج بالإكراه وجرائم الشرف وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث والعنف الأسري. واستثمرت الولايات المتحدة 10 ملايين دولار في مبادرة "آمنة من البداية"، التي وضعت للوقاية من العنف القائم على نوع الجنس والاستجابة له عند اندلاع الكوارث الطبيعية أو نشوب النزاعات.[2] وفضلا عن ذلك أنشأت الولايات المتحدة مشروعات في اليمن ونيبال والفلبين من خلال الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بما يتوافق مع الخطة الوطنية بشأن النساء والسلام والأمن.

المملكة المتحدة

تلتزم المملكة المتحدة بتعزيز المشاركة الكاملة للنساء في البنى السياسية والأمنية والإدارية وكذلك مسارات اتخاذ القرار ومفاوضات السلام.[3] وتسعى المملكة المتحدة إلى بناء كفاءات الحكومات الأجنبية في مساءلة الجناة عما ارتكبوه من جرائم قائمة على نوع الجنس وإنهاء استخدام العنف الجنسي والاغتصاب في الحرب. واستثمرت إدارة التنمية الدولية 25 مليون جنيه إسترليني في البحوث الخاصة بنوعية السياسات والبرامج التي تتسم بالفاعلية في الحد من العنف ضد النساء.[4] وتلتزم المملكة المتحدة كذلك بكفالة جعل الجهود الرامية إلى الوقاية من العنف الجنسي والتحرك بشأنه موضع اولوية وكذلك تلقي الناجيات من العنف الجنسي الرعاية والمساعدة الشاملة في الوقت المناسب بالنسبة لكل من الحالة الصحية البدنية والعقلية.[5] وتشجع المملكة المتحدة على جمع البيانات والأدلة المتعلقة بالعنف الجنسي وقت النزاع ودعم وضع بروتوكول دولي لتوثيق الاعتداء الجنسي وقت النزاع والتحقيق فيه. وتظل المملكة المتحدة ملتزمة بمساعدة اللواتي يتزوجن مبكرًا أو يكرهن على

1 أنظر تعليقات جون كيري على مؤتمر القمة العالمي لإنهاء العنف الجنسي في حالات النزاع، 13 يونيو/ حزيران 2014: http://www.state.gov/secretary/re-marks/2014/06/227553.htm

2 http://www.state.gov/r/pa/prs/ps/2013/09/214552.htm

3 أنظر الخطة الوطنية لحكومة المملكة المتحدة بشأن قرار مجلس الأمن رقم 1325 بخصوص النساء والسلام والأمن: http://www.stabilisationunit.gov.uk/compo-nent/docman/doc_details/45-uk-government-national-action-plan-on-unscr-1325-women-peace-security.html?Itemid=230

4 https://www.gov.uk/government/policies/improving-the-lives-of-girls-and-women-in-the-worlds-poorest-countries

5 أنظر الخطة الوطنية لحكومة المملكة المتحدة بشأن قرار مجلس الأمن رقم 1325 بخصوص النساء والسلام والأمن: http://www.stabilisationunit.gov.uk/compo-nent/docman/doc_details/45-uk-government-national-action-plan-on-unscr-1325-women-peace-security.html?Itemid=230

الزواج ووضعت برنامجًا في أثيوبيا يرمي إلى تأجيل زواج 200 ألف فتاة. وضعت برامج مشابهة لكل من اليمن وجمهورية الكونغو الديمقراطية وزامبيا ونيجيريا وكينيا.[6]

جهود أخرى

اعتبارًا من أغسطس/ آب 2014 وضعت 46 بلد خططًا وطنية تتعلق بالنساء والسلام والأمن وتنفيذ مبادئ قرار مجلس الأمن 1325. وتضمنت هذه البلدان بعض بلدان أوروبا وأمريكا الشمالية وأمريكا الوسطى والجنوبية وجنوب آسيا والشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومنطقة جنوب الصحراء وجنوب شرق آسيا وأستراليا. وهناك العديد من البلدان التي تعكف حاليًا على صياغة خططها المزمع نشرها. وعلى الرغم من تباين الخطط الوطنية من قُطر لآخر، توجد بعض الموضوعات المشتركة التي تعبر عن رؤية القرار رقم 1325 بما في ذلك تعزيز مشاركة النساء وكفالة حمايتهن. وفضلا عن ذلك أنشأ الاتحاد الأوروبي وحلف الناتو والاتحاد الأفريقي أطر وأصدروا التزامات تتصل بالتصدي إلى العنف ضد النساء والفتيات في أوقات النزاع على نحو أفضل مع تمكينهن من المشاركة الاقتصادية والسياسية في مناطق النزاع وما وراءها. وعلى الرغم من هذه التطورات المهمة لا تزال هناك فجوة ملحوظة على مستوى التنفيذ.

	المشاركة	الحماية	الوقاية
قرار مجلس الأمن رقم 1325 31 أكتوبر/ تشرين الأول 2000	كان قرار مجلس الأمن رقم 1325 (2000) هو القرار الأول الصادر عن مجلس الأمن الذي يقر بمدى تأثير النزاع على نحو فريد على النساء، وبأهمية الدور الذي تؤديه النساء في فض النزاع. ويتمحور القرار 1325 حول ثلاثة أركان ألا وهي: **المشاركة ، والحماية، والوقاية.**		
	• ينادي بتمثيل النساء "على جميع مستويات صنع القرار": المشاركة في مسارات السلام المحلية، وعمليات الأمم المتحدة، والقوات العسكرية والمدنية، والتعيين بصفتهن ممثلات ومبعوثات خاصات.	• كفالة سلامة النساء والفتيات من العنف القائم على أساس الجنس في مناطق النزاع. • اعتماد "منظور جنساني" عند التفاوض بشأن اتفاقات السلام وأثناء جهود نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.	• تعزيز سيادة القانون بشأن العنف القائم على أساس الجنس ونوع الجنس، وتفعيل إحالة مرتكبي مثل هذه الجرائم إلى المحاكمة. • استبعاد الجرائم القائم على نوع الجنس من أحكام العفو. • تقديم تدريب يراعي الاعتبارات الجنسانية إلى قوات وموظفي حفظ السلام.
قرار مجلس الأمن رقم 1820 الصادر في 19 يونيو/ حزيران 2008	• التشاور مع النساء والمنظمات غير الحكومية التي تقودها النساء. • نشر نسبة أكبر من جنديات حفظ السلام ومجندات الشرطة.	• إنفاذ التدابير التأديبية العسكرية المناسبة. • تدريب القوات وتفنيد الأساطير التي تشعل جذوة العنف الجنسي. • تأهيل قوات الأمن للمساءلة عن الأفعال المرتكبة في الماضي ولها علاقة بالعنف الجنسي. • تقييم النساء والأطفال ممن يواجهون تهديد محيق.	• جمع معلومات موضوعية ودقيقة ويعتمد عليها في الوقت المناسب بشأن استخدام العنف الجنسي في النزاع المسلح. • تدريب موظفي حفظ السلام وموظفي العمل الإنساني الذين تنشرهم الولايات المتحدة. • التنفيذ الكامل لسياسة عدم التسامح إزاء الاعتداءات الجنسية من جانب موظفي حفظ السلام وموظفي الإغاثة الإنسانية. • الاعتراف بأن الاغتصاب والعنف الجنسي يعتبران: 1. جريمة حرب؛ 2. جريمة ضد الإنسانية؛ أو 3. إبادة جماعية.

6 https://www.gov.uk/government/policies/improving-the-lives-of-girls-and-women-in-the-worlds-poorest-countries

	المشاركة	الحماية	الوقاية
قرار مجلس الأمن رقم 1888 الصادر في 30 سبتمبر/ أيلول 2009	• إشراك النساء في مفاوضات السلام وعمليات حفظ السلام. • تشجيع مشاركة النساء المحليات في قوات الأمن الوطنية.	• إبراز الانشغال "لعدم إحراز التقدم بمسألة العنف الجنسي في حالات النزاع المسلح." • كفالة إمكانية نفاذ الضحايا إلى العدالة بأمان. • انخراط القادة التقليديين بنشاط؛ • زيادة النفاذ إلى الرعاية الصحة والدعم النفسي والاجتماعي والمساعدة القانونية وخدمات إعادة الدمج الاجتماعية والاقتصادية بالنسبة لضحايا العنف القائم على نوع الجنس.	• تحميل الدول مسؤولية مكافحة الإفلات من العقاب. • الاعتراف بأن محاكمة مرتكبي الانتهاكات يعزز "المسؤولية الفردية" ولكنه يعزز كذلك "السلام والحقيقة والمصالحة وحقوق الضحايا." • التنويه بأن العنف الجنسي "من شأنه عرقلة استعادة السلام والأمن الدوليين."- بناء الكفاءات القضائية؛ والامتثال بالمعايير القانونية الدولية. • التماس "الإبلاغ بشكل أكثر منهجية عن الحوادث التي تفرز اتجاهات معينة، وأنماط الاعتداء الناشئة، ومؤشرات الإنذار المبكر باللجوء إلى العنف الجنسي في النزاعات المسلحة، وذلك في جميع التقارير ذات الصلة المقدمة إلى المجلس" • تعيين الأمين العام ممثل خاص.
قرار مجلس الأمن رقم 1889 5 أكتوبر/ تشرين الأول 2009	• تشجيع الدول الأعضاء على إعطاء الأولوية لمشاركة النساء. • استبعاد النساء من خلال "أعمال العنف والترهيب، وانعدام الأمن وانعدام سيادة القانون، والتمييز الثقافي والوصم". • تعيين المزيد من الممثلين والمبعوثين الخاصين وزيادة مشاركة النساء في بعثات الأمم المتحدة. • أهمية تمويل خطة النساء والسلام والأمن بغية زيادة تمكين النساء.		• دور لجنة بناء السلام بغية "إيلاء الاهتمام المنهجي بتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وتعبئة الموارد لذلك، كجزءلا يتجزأ من بناء السلام بعد انتهاء النزاع" • التماس "المزيد من الإبلاغ المنهجي عن وقائع معبرة عن اتجاهات والأنماط الناشئة للاعتداء، ومؤشرات الإنذار المبكر بشأن استخدام العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس." • زيادة تنفيذ قرار 1325.
قرار مجلس الأمن 1960 الصادر في 16 ديسمبر/ كانون الأول 2010	• الدعوة لزيادة مشاركة النساء. • زيادة تعيين المجندات من الإناث في قوات الشرطة والقوات العسكرية في عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة.	• مكافحة الإفلات من العقاب عن جرائم العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس. • "زيادة سبل استفادة ضحايا العنف الجنسي من الرعاية الصحية والدعم النفسي - الاجتماعي والمساعدة القانونية وخدمات إعادة الإدماج الاجتماعي الاقتصادي، ولا سيما في المناطق الريفية، مراعية في ذلك الاحتياجات الخاصة بالمعوقين..."	• تحسين آليات المتابعة والإبلاغ. • "قطع وتنفيذ التزامات محدّدة لمكافحة العنف الجنسي تكون ذات أطر زمنية محدّدة" بما في ذلك التحقيق في الاعتداءات المدعاة في الوقت المناسب. • إجراء تدريب قائم على المخططات لقوات حفظ السلام. • الالتزام بسياسة عدم التسامح بشأن الاعتداء الجنسي المتبعة في الأمم المتحدة.

	المشاركة	الحماية	الوقاية
قرار مجلس الأمن رقم 2106 الصادر في 24 يونيو/ حزيران 2013	• مواصلة نشر مستشارات حماية النساء ومستشارات نوع الجنس على بعثات حفظ السلام في الأمم المتحدة والعمليات الإنسانية. • التشديد على "الأدوار الهامة التي يمكن أن تضطلع بها شبكات ومنظمات المجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات النسائية، في تعزيز الحماية المجتمعية من العنف الجنسي في حالات التراع المسلح وما بعد انتهاء التراعات وتقديم الدعم إلى ضحاياه من أجل اللجوء إلى القضاء والحصول على تعويضات؛"	• ضرورة التسليم الموسع للدعم الطبي والنفسي إلى الضحايا، مع إجراء إصلاحات في القطاع القضائي الذي من شأنه أن يزيد من المساءلة.	• الاعتراف بحتمية العنف الجنسي في مناطق النزاع وبعد انتهاء النزاع. • تشجيع الدعم من الرجال والفتيان والتماسه. • تحسين متابعة العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس. • تعزيز سياسة عدم التسامح المتبعة في الأمم المتحدة. • تنفيذ "التزامات [محددة] وذات إطار زمني لمكافحة العنف الجنسي."
قرار مجلس الأمن رقم 2122 18 أكتوبر/ تشرين الأول 2013	• التأكيد على ركن المشاركة من قرار مجلس الأمن رقم 1325 المعني بقيادة النساء ومشاركتهن في فض النزاعات وبناء السلام. • زيادة عدد النساء في الوفود القائمة عل مفاوضات السلام والقوات العسكرية وعمليات حفظ السلام. • إصلاحات انتخابية ودستورية لكفالة المشاركة المدنية من النساء. • استشارة النساء والمنظمات النسائية في مناطق النزاع وبعد انتهاء النزاع.	• الاعتراف "**بقصور التنفيذ**" فيما يتعلق بحماية النساء ونفاذهن إلى القيادة في ظروف النزاع وبعد انتهاء النزاع. • تذكرة المجتمع الدولي أن الدول تتحمل مسؤولية "احترام حقوق الإنسان وكفالتها لجميع الأشخاص الموجودين في أراضيها والخاضعين لولايتها على النحو المنصوص عليه في أحكام القانون الدولي"	• الدعوة إلى المزيد من الإحاطة والبحوث بشأن جهود تنفيذ خطة النساء والسلام والأمن والثغرات القائمة فيها. • الاستعراض رفيع المستوى الذي أجراه مجلس الأمن في 2015 بشأن "تقييم التقدم المحرز على الصعيد العالمي و الإقليمي والوطني في تنفيذ القرار 1325". • دور سيادة القانون في الوقاية من النزاع وفضه. • لفت الانتباه إلى التمكين الاقتصادي للنساء بوصفه مفتاح "تحقيق استقرار المجتمعات الخارجة من نزاع مسلح."

عمل اللجنة الدولية للإغاثة في المنطقة

اعتبارًا من يونيو/ حزيران 2014 كان للجنة الدولية للاغاثة 1130 موظف ومتوطع يخدمون 4 ملايين مستفيد في المنطقة. وتشمل هذه الفئة: اللاجئون الذين يعيشون في لبنان والعراق والأردن وتركيا، والأشخاص الذين شردوا من سوريا والأشخاص الذين شردوا من العراق من جراء الأزمة الأخيرة، وكذلك السكان المضيفون في كل من هذه البلدان.

وبموجب التحرك الإقليمي توفر اللجنة الدولية للإغاثة مجموعة من الخدمات إلى الأشخاص الذين فقدوا كل ما يملكون عند فرارهم من منازلهم. ونوفر لهم خدمات الرعاية الصحية الأولية والإنجابية، وكذلك المياه النظيفة، والبنية الأساسية للإصحاح والتثقيف الخاص بالنظافة الشخصية. وأسست اللجنة الدولية للإغاثة برامج لحماية الأطفال والشباب وكذلك برامج خاصة بالتعليم وتشمل التعليم الرسمي فضلا عن إدارة الحالات الإفرادية في حالة الأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم. وتقدم مساعدات نقدية، ومعلومات وخدمات قانونية، وتوزع المواد غير الغذائية التي تتراوح ما بين مجموعة لوازم الأسرة التي تشمل الضروريات الأساسية للمنزل مثل الإضاءة والمراتب وأواني الطهي وحتى مجموعة لوازم النظافة الصحية للنساء والرجال وحتى الملابس الموسمية. وتدير اللجنة الدولية للإغاثة كذلك برامج خاصة بالمرأة والفتيات من خلال برنامجها حماية المرأة وتمكينها.

تصل اللجنة الدولية للإغاثة إلى أكثر من 4 ملايين شخص في منطقة سوريا

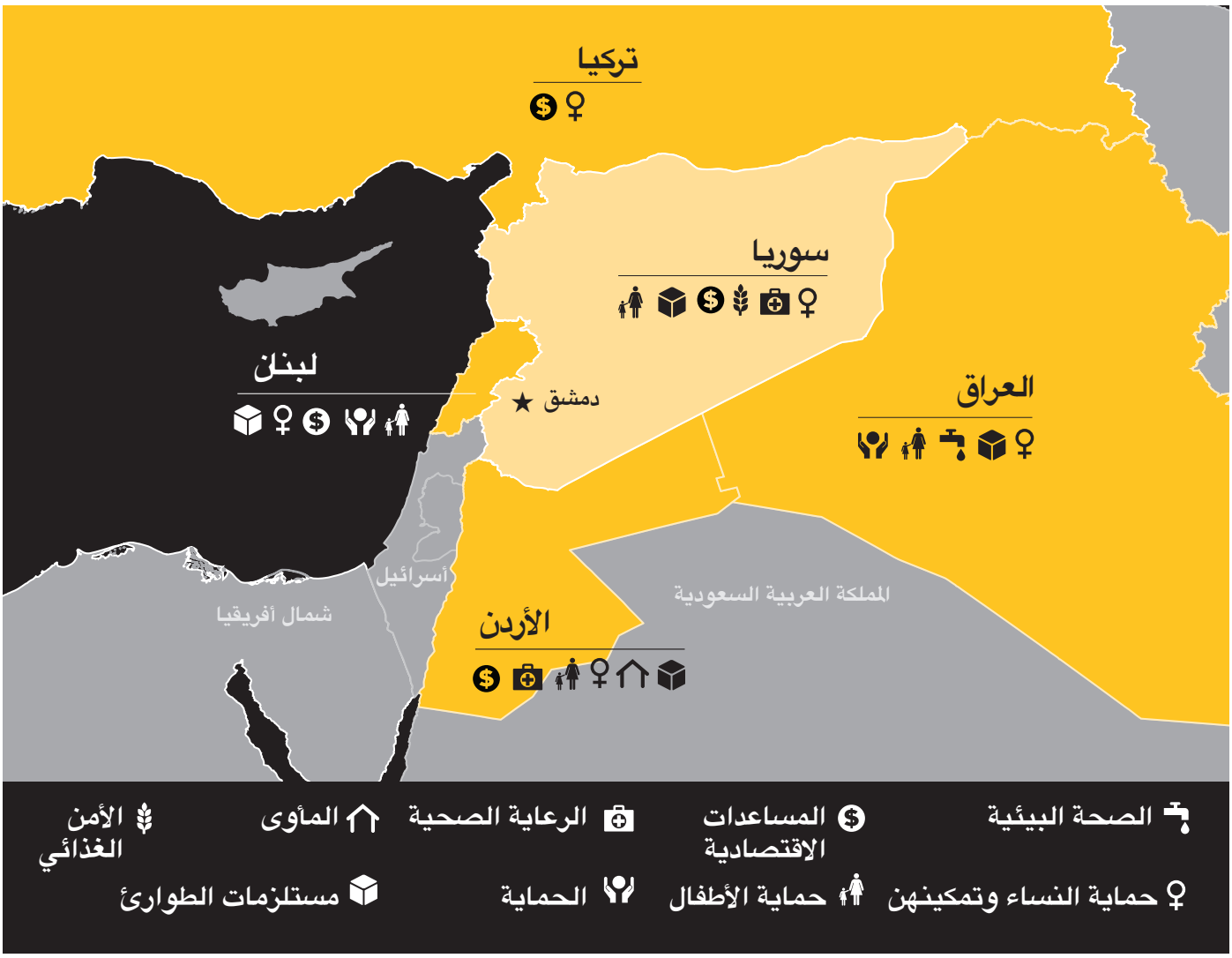

حماية النساء وتمكينهن

منذ سنة 1996، صممت اللجنة الدولية للإغاثة ونفذت برامج تستجيب إلى احتياجات النساء والفتيات في ما يزيد عن 33 من المناطق المتأثرة بالنزاعات حول العالم. وتعمل البرامج التي تنفذها وحدة حماية المرأة وتمكينها التابعة للجنة الدولية للإغاثة على تيسير الشفاء والكرامة وحرية الإرادة للنساء والفتيات اللاتي مررن بتجربة العنف. ونتيح الفرص أمام النساء والفتيات لتحويل حياتهن ولكي تصبح أصواتهن مسموعة سعيًا إلى تحقيق عالم يتسم بقدر أكبر من الأمان والإنصاف. وتعزز برامج اللجنة الدولية للإغاثة بالشراكة مع المجتمعات والمؤسسات المحلية حقوق النساء والفتيات وتحميها وتسهم في تيسير الظروف التي يمكنهن من خلالها التمتع بهذه الحقوق.

وتركز برامج وحدة حماية المرأة وتمكينها التابعة إلى اللجنة الدولية للإغاثة على المستوى الإقليمي على أربعة أهداف أساسية ألا وهي:

1. توفير خدمات شمولية تتمركز حول الناجيات وتشمل إدارة حالات إفرادية وتقديم الدعم النفسي.
2. تعزيز وزيادة قدرة النساء والفتيات على اتخاذ القرار ونفاذهن إلى الموارد الاقتصادية والتحكم فيها.
3. تمكين النساء والفتيات والرجال والفتية من التصدي إلى التوجهات والممارسات التي تقمع النساء والفتيات من خلال التدخلات الوقائية الفعالة القائمة على الأدلة.
4. العمل مع منظمات المجتمع المدني ووكالات الإغاثة الإنسانية والمؤسسات الحكومية على التعامل الكفء مع الأولويات التي تعرب عنها النساء والفتيات.

وتجمع البرامج في منطقة سوريا بين الوقاية والتمكين والتحرك/ الاستجابة وأنشطة التنسيق. والخدمات هي حجر الزاوية لعمل البرامج ويكفل برنامجنا نفاذ الناجيات إلى الرعاية الطبية والدعمل النفسي الاجتماعي وخدمات الحالات الإفرادية على وجه السرعة وبأمان. وفضلا عن ذلك نوفر مساحات آمنة تتمكن من خلالها النساء والفتيات سواء من بين اللاجئين أو المجتمعات المحلية المضيفة المشاركة في أنشطة بناء المهارات والأنشطة النفسية والاجتماعية. وهذه فرصة متاحة أمام النساء والفتيات للحصول على الدعم ومنحه وتلقي المعلومات والإحالة إلى خدمات أخرى.

وباستخدام توليفة من الفرق في الدولة المضيفة ومن سوريا تجري المنظمة توعية في المجتمعات المحلية لتوفير المعلومات بشأن الخدمات المتاحة ولبناء شبكات داخل المجتمع المحلي. ويشمل تحركنا على المستوى الإقليمي التواصل مع كبار صناع القرار والمجتمعات المحلية - التي تشمل البلد المضيف واللاجئين من النساء والفتيات والرجال والفتية - بغرض تعزيز الآليات المجتمعية القائمة وزيادة التماسك وفتح باب الحوار بغية منع الأشكال المتعددة للعنف ضد النساء والفتيات.

وتؤدي اللجنة الدولية للإغاثة دورًا تنسيقيًا نشطًا في العمل مع الفرق الوطنية ودون الوطنية والإدارات الحكومية وكذلك المنظمات المحلية والدولية الإنسانية لضمان مراعاة احتياجات النساء والفتيات على امتداد القطاعات الإنسانية، وكذلك شمول الخدمات المقدمة إلى الناجيات من العنف القائم على النوع الاجتماعي.

أسفل: المتطوعة رانيا التي تعمل مع الإغاثة الدولية تتحدث إلى اللاجئات السوريات في احد مخيمات اللاجئين في الأردن. ورانيا لاجئة سورية تجتمع مع 50 أسرة في الأسبوع لإعلامها بالبرامج المتاحة والدعم المقدم في المخيم.

المنهجية

يدمج هذا التقرير معلومات من ثلاثة مصادر أساسية وهي:

استعراض الخبرة البرامجية وبيانات تأدية الخدمات

يشمل هذا التقرير معلومات مقدمة من برامج حماية المرأة وتمكينها في 64 مجتمع محلي في العراق ولبنان وسوريا وتركيا والأردن ينفذها ما يزيد على 260 فرد من الموظفين والمتطوعين.

إجراء المقابلات النوعية ومناقشات المجموعات المركزة مع 198 امرأة وفتاة مراهقة ورجل من سوريا.

مقابلات متعمقة ومناقشات مركزة أجريت في الفترة الواقعة بين 18 مايو/ أيار وحتى 1 يوليو/ تموز 2014 مع النساء والفتيات والرجال المشردين الذين يعيشون حاليا في الأردن ولبنان وتركيا والعراق وسوريا. أجرى باحثو اللجنة الدولية للإغاثة والموظفون 56 مقابلة متعمقة و17 مجموعة نقاش مركزة في المنطقة مع ما مجموعه 198 فرد مشارك في المناقشات. وكان الهدف الأساسي من البحث فهم التحديات الأساسية التي تواجه النساء والفتيات المشردات في المنطقة. وتتلقى أغلب النساء والفتيات والرجال خدمات من اللجنة الدولية للإغاثة .

استعراض البيانات الثانوية

أجري استعراض للأبحاث والتقارير المنشورة على مدار السنوات الثلاث الماضية التي تتناول موضوعات تتعلق بالصعوبات التي تواجه النساء والفتيات السوريات المشردات، بغية وضع النتائج والخبرات البرامجية الخاصة بنا داخل السياق الأوسع الخاص بالمعارف التي أنتجها بالفعل شركاؤنا في المجال. وأبرز استعراض الأبحاث السابقة والتقارير الصعوبات الآتية التي تواجه النساء والفتيات المراهقات السوريات.

1. **العنف القائم على النوع الاجتماعي** - تثبت القرائن أن خطر التعرض للعنف القائم على النوع الاجتماعي للنساء والفتيات السوريات ارتفعت حدته منذ بداية النزاع[36]. ففي البلدان المجاورة تبين أن العنف العائلي تفشى بين جماعات اللاجئين في تركيا والأردن والعراق حيث أدى الإجهاد الناتج عن التشرد واكتظاظ المسكن وغياب الخصوصية في الخيام والشقق إلى زيادة التوتر داخل الأسرة[37]. والإدارة الإكلينيكية لخدمات الاغتصاب للنساء والفتيات السوريات محدودة للغاية وذات جودة متدنية فلا تقدم سوى خيارات قليلة لمساعدة الناجيات من العنف القائم على النوع الاجتماعي.[38]

2. **التحرش الجنسي وتقيد الحركة والعزلة** - كان التحرش الجنسي من الموضوعات المهمة الأخرى التي تبينت من الدراسات السابقة حيث أفادت النساء بتعرضهن للتحرش من أرباب العمل وأصحاب الأرض وموزعي المساعدات وسائقي سيارات الأجرة وسائقي الحافلات ومقدمي الخدمات والرجال في المحال في الأسواق وحتى عند استخدام وسائل المواصلات العامة[39] [40].

3. **الصحة الجنسية والإنجابية** - تشير النتائج الراهنة إلى أن النساء والفتيات المراهقات الحوامل لا يستفدن بالقدر الكافي من الرعاية أثناء الحمل وبعد الوضع، ويرجع هذا على الأرجح إلى تكلفة الرعاية وعوائق الوصول إلى المواصلات سيما للاجئات اللاتي يعشن في مناطق نائية، وتكلفة المواصلات وغياب الثقة في أفراد الفريق الطبي وصعوبة النفاذ إلى المعلومات المتعلقة بمكان الحصول على الرعاية.[41] وبشكل عام لا تلبى احتياجات النساء من الصحة الإنجابية ما يتهدد في الكثير من الأحيان الولادات الآمنة ويزيد من خطر الرعاية التوليدية الطارئة[42].

4. **الزواج المبكر والزواج بالإكراه** - تشير التقارير إلى أن الزواج المبكر كان ممارسة معتادة في سوريا قبل بداية الصراع. ولكن التشرد الإجباري أثر على معدلات الزواج المبكر والزواج بالإكراه بين الفتيات المراهقات السوريات.[43]

أسفل: امرأة لاجئة من سوريا في أحد أحياء إربد في الأردن.

الهوامش

1 يقدم المرفق الثاني لمحة تفصيلية بالالتزامات الدولية والإقليمية والوطنية الأساسية.

2 مرفق بهذا التقرير القرارات الستة الصادرة عن مجلس الأمن.

3 http://www.unfpa.org/emergencies/symposium06/

4 وأدت هذه الدعوة للعمل إلى صدور بيان (Communiqué) ينطوي على 12 مبدأ عالمي، وتم التعهد بالتزامات بلغت 201 التزام في مجالات تتراوح من الوقاية وحتى بناء المهارات والاستجابة لحالات العنف ضد النساء والفتيات في حالات الطوارئ. https://www.gov.uk/government/uploads/system/uploads/attachment_data/file/256872/Final_Communique_v_11_Nov_4.pdf; https://www.gov.uk/government/news/greening-girls-and-women-must-be-kept-safe-in-emergencies.

5 أنظرالتحرك الإقليمي لمواجهة أزمة اللاجئين السوريين البوابة الإليكترونية للمعلومات بين الوكالات، لمحة إقليمية http://data.unhcr.org/syrianrefugees/regional.php

6 http://www.unocha.org/syria

7 http://data.unhcr.org/syrianrefugees/settlement.php?id=176&region=77&country=107

8 أنظر التحرك الإقليمي لمواجهة أزمة اللاجئين السوريين البوابة الإليكترونية للمعلومات بين الوكالات http://data.unhcr.org/syrianrefugees/regional.php.

9 أنظر خطة الاستجابة الإقليمية المنقحة لسوريا 2014، التحديث النصفي للمحة الإستراتيجية. http://www.unhcr.org/syriarrp6/midyear/docs/syria-rrp6-midyear-full-report.pdf

10 أنظر Woman Alone A fight for survival by Syria's refugee Women UNHCR http://www.unhcr.nl/fileadmin/user_upload/pdf/Woman_Alone_ENG_2_July_2014.pdf

11 سوريا: تقرير المنظمات غير الحكومية المعنية إلى الاستعراض الدوري الشامل للأمم المتحدة، مارس/ آذار 2011. http://lib.ohchr.org/HRBodies/UPR/Documents/session12/SY/KARAMA-eng.pdf

12 We Just Keep Silent – Gender-based violence amongst Syrian refugees in the Kurdistan Region of Iraq, UN WOMEN (April 2014) http://uniraq.org/images/documents/We%20Just%20Keep%20Silent%20final%20English.pdf

13 أنظر التحرك الإقليمي لمواجهة أزمة اللاجئين السوريين البوابة الإليكترونية للمعلومات بين الوكالات. http://data.unhcr.org/syrianrefugees/settlement.php?id=176&country=107&region=77

14 We Just Keep Silent – Gender-based violence amongst Syrian refugees in the Kurdistan Region of Iraq, UN WOMEN (April 2014) http://uniraq.org/images/documents/We%20Just%20Keep%20Silent%20final%20English.pdf

15 IRC Gender discussion research brief (ملخص الأبحاث المعني بالنقاش الخاص بالنوع الاجتماعي في اللجنة الدولية للإغاثة) http://gbvresponders.org/empowerment/eae-evidence/Economic household discussion group tools - http://gbvresponders.org/empowerment/eae-tools-resources/

16 أنظر: WHO Violence Against Women – Intimate Partner Violence and Sexual Violence Against Women Fact Sheet http://www.who.int/mediacentre/factsheets/fs239/en/

17 أنظر التقرير الصادر عن اللجنة الدولية للإغاثة بعنوان Let Me Not Die Before My Time: Domestic Violence in West Africa. مايو / آذار 2012. http://www.rescue.org/sites/default/files/resource-file/IRC_Report_DomVioWAfrica.pdf

18 أنظر: صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، 2005 Violence Against Women Study: Syria 2005 p. 2. http://www.cepal.org/mujer/noticias/paginas/7/42837/VAW_study_2005_syria.pdf

19 أنظر تقرير منظمة العفو الدولية لسنة 2011: حالة سوريا http://www.amnesty.org/en/region/syria/report-2011

21 برجاء مراجعة صحيفة وقائع حملة الأمين العام للأمم المتحدة "اتحدوا لإنهاء العنف ضد المرأة": http://www.un.org/en/events/endviolenceday/pdf/UNiTE_TheSituation_EN.pdf

22 أنظر المركز الدولي للبحوث المتعلقة بالمرأة. حقائق وأرقام عن زواج الأطفال. http://www.icrw.org/child-marriage-facts-and-figures

23 دراسة عن الزواج المبكر في الأردن، اليونيسيف، 2014: http://www.unicef.org/mena/UNICEFJordan_EarlyMarriageStudy2014.pdf

24 دراسة عن الزواج المبكر في الأردن، اليونيسيف، 2014: http://www.unicef.org/mena/UNICEFJordan_EarlyMarriageStudy2014.pdf

25 أنظر المركز الدولي للبحوث المتعلقة بالمرأة. حقائق وأرقام عن زواج الأطفال. http://www.icrw.org/child-marriage-facts-and-figures

26 المرجع السابق.

27 المرجع السابق.

http://www.icrw.org/child-marriage-facts-and-figures

28 "المهر" هو المال / الأملاك التي يقدمها الزوج إلى زوجته. يمكن سداد المهر كاملًا عند بداية الحياة الزوجية أو تأجيله إلى وقت آخر. ويمكن تقسيمه بحيث يسدد جزء عند بداية الزواج (المقدم) والجزء الآخر يؤجل (المؤخر).

29 لم يكن الزواج المبكر أمر نادر في سوريا قبل النزاع. حيث تقدر اليونيسيف أن قرابة 3% من الفتيات السوريات يتزوجن مع سن 15 سنة بينما تتزوج 18% من الفتيات مع سن 18 سنة. وفضلا عن ذلك أفادت المشاركات في الدراسة أن الممارسة هذه كانت أكثر شيوعًا في المناطق الريفية مثل درعا حيث كانت العادات القبلية الراسخة لا تزال قائمة. أنظر تقرير اليونيسيف:

At a Glance: Syrian Arab Republic. http://www.unicef.org/infobycountry/syria_statistics.html

30 يمكن الاطلاع عليها: www.gbvresponders.org

31 استندت منهجية للتخطيط المعدل للسلامة القائمة على المجتمع المحلي إلى مجموعة أدوات الاستجابة والجاهزية في حالات الطوارئ الخاصة باللجنة الدولية للإغاثة : GBVResponders.org-

32 تقرير تقييم الاستعداد للشتاء في لبنان 21/ 8/ 2014.

33 الدعوة إلى العمل عبارة عن مسار متعدد أصحاب المصالح بدأته المملكة المتحدة بغية وضع العنف القائم على النوع الاجتماعي على قائمة الأولوية في حالات الطوارئ، ويتم تنفيذه الآن بقيادة حكومة الولايات المتحدة. للمزيد من المعلومات يمكن الاطلاع على الرابط الآتي:

http://www.state.gov/j/prm/policyissues/issues/c62377.htm#CALLTOACTION

34 تحتوي حقائب الكرامة التي توزعها اللجنة الدولية للإغاثة على حفاضات/ مواد صحية ودلاء وصابون ومواد أخرى اتفق عليها مع النساء والفتيات المراهقات. وتتنوع محتويات الحقائب حسب الموقع والمخاطر المحددة.

35 تتبع هذه التوصيات تلك المقدمة من اليونيسيف في تقريرها الصادر عام 2014 بعنوان دراسة عن الزواج المبكر في الأردن (A study on Early Marriage in Jordan).

36 We Just Keep Silent – Gender-based violence amongst Syrian refugees in the Kurdistan Region of Iraq, UN WOMEN (April 2014) http://uniraq.org/images/documents/We%20Just%20Keep%20Silent%20final%20English.pdf

37 الرابطة الدولية للاجئينالنساء والفتيات السوريات، (16 نوفمبر/ تشرين الثاني 2012): No Safe Refuge http://refugeesinternational.org/policy/field-report/syrian-women-girls-no-safe-refuge)

38 خطة الاستجابة الإقليمية المنقحة لسوريا، مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، (يوليو/ تموز 2014).

39 هيومان رايتس واتش، لبنان:

Women Refugees From Syria Harassed, Exploited, www.hrw.org/news/2013/11/26/lebanon-women-refugees-syria-harassed-exploited

40 Women Alone, UNHCR, July 2014, file:///C:/Users/IRCUser/Downloads/Woman%20Alone%20(1).pdf

41 المرجع السابق.

42 المرجع السابق.

43 تقييم بين الوكالات للعنف القائم على النوع الاجتماعي وحماية الأطفال فيما بين اللاجئين السوريين في الأردن، مع التركيز على الزواج المبكر (يوليو/ تموز 2013):

file:///C:/Users/IRCUser/Downloads/Report-webpdf(1).pdf

إهداءات

”هل ننصت؟: الوفاء بما قطعناه من التزامات أمام النساء والفتيات“، نتاج لأصوات النساء والفتيات السوريات وطاقم العاملين في اللجنة الدولية للإغاثة الذين عملوا معهم جنبًا إلى جنب على نحو يومي. ونتقدم بخالص الشكر إلى نساء وفتيات سوريا لإطلاعنا على تجاربهن وطموحاتهن وآرائهن ولمساهمتهن في الحلول المقترحة. والشكر كل الشكر إلى المنسقين التابعين لبرنامج حماية المرأة وتمكينها والأفرقة العاملة معهم لتصميمهم الذي يتواني على رفع أصوات النساء والفتيات اللواتي يعملون معهن كلي يوم. وجزيل الشكر إلى جميع أفراد طاقم العاملين في مجال التحرك بشأن سوريا على الوقت والالتزام الذي بذلوه وعلى تحليلهم وتوجيهاتهم القائمة على خبراتهم.

وللمديرة التنفيذية لمعهد جورج تاون للنساء والسلام والأمن السيدة ميلاني فيفير وفريقها كل الشكر. وقد كانت وجهات نظرهم قيمة للغاية وجعلت من هذا التقرير تقريرًا أفضل. وتأتي قيادة سعادة السفيرة فيفير وما يتبعها من عمل المعهد في صدارة العمل المعني بإبقاء الاهتمام الدولي بشأن الدور الذي يتعين أن تؤديه النساء والفتيات في السلام والأمن.

وللجهات المانحة التي دعمت عملنا، ألا وهو أساس هذا التقرير، جزيل الشكر، حيث كان نتاج هذا التقرير إبراز الشراكات والخطوات المحددة التي من شأنها أن تحدث تغييرًا في حياة النساء والفتيات.

ونقدر بكل امتنان بالمنظمات الشريكة التي بدونها لم يكن لنا أن نصل إلى هذا العدد من النساء والفتيات السوريات. ونتقدم لها بالشكر على إخلاصها في العمل وعلى كرمها البالغ بالجود بالوقت والخبرة كي يتحول هذا التقرير إلى عمل هادف.

المؤلفات: هايدي ليمان، عايشة بين، وإيشا باندیت

المحررة: بيث هيويت

الباحثة النوعية: أراثي رافيشاندران

الإخراج الفني: غريتشن لارسن

المصممة : كاترينا نوبل

المصورون: الغلافان الأمامي والخلفي: ميرديث هاتشسون/ لجنة الإغاثة الدولية؛ داخل الغلاف الأمامي: بيتر بيرو/ لجنة الإغاثة الدولية؛ ص.3: بول إنكلار؛ ص.6: ميرديث هاتشنسون/ لجنة الإغاثة الدولية؛ صص. 10 و11 و12 و13: ميرديث هاتشنسون؛ ص. 16: بيتر بيرو/ لجنة الإغاثة الدولية؛ ص. 17 و18 و19 و20؛ ميرديث هاتشنسون/ لجنة الإغاثة الدولية؛ صص. 23 و24 و25: بيتر بيرو/ لجنة الإغاثة الدولية؛ صص 26 و27: نيد كولت/ لجنة الإغاثة الدولية؛ ص. 29: بيتر بيرو/ لجنة الإغاثة الدولية؛ ص. 30: ميرديث هاتشنسون/ لجنة الإغاثة الدولية.

تستجيب اللجنة الدولية للإغاثة إلى أسوأ الأزمات في العالم وتساعد الناس على العيش وإعادة بناء حياتهم. وتقدم اللجنة الدولية للإغاثة التي تأسست عام 3391 بناء على طلب من ألبرت أينشتاين مساعدات تؤدي إلى تغيير حياة اللاجئين الذين يضطروا إلى الهرب من الحرب أو الاضطهاد أو الكوارث الطبيعية. وتعمل المنظمة في الوقت الحالي في ما يزيد على 04 دولة وفي 22 مدينة من مدن الولايات المتحدة حيث تعيد الأمن والكرامة والأمل إلى الملايين الذين اقتُلعوا من جذورهم ويعانون لكي يواصلوا حياتهم. وترعى اللجنة الدولية للإغاثة مسارهم من البأس إلى البيت.

نيو يورك
International Rescue Committee
122 East 42nd Street
New York, NY 10168-1289
USA

واشنطون العاصمة
International Rescue Committee
1730 M Street, NW
Suite 505
Washington, DC 20036
USA

لندن
.International Rescue Committee–U.K
Bloomsbury Place 3
London WC1A 2QL
United Kingdom

بروكسل
International Rescue Committee–Belgium
Place de la Vieille
Halle aux Blés 16
Oud Korenhuis 16
1000 Brussels
Belgium

جنيف
International Rescue Committee
rue J.-A Gautier ,7
CH-1201
Geneva
Switzerland

بانكوك
International Rescue Committee
Mahatun 212–888/210
Plaza Bldg., 2nd Floor
Ploenchit Road
Lumpini, Pathumwan
Bangkok 10330
Thailand

نيروبي
International Rescue Committee
IKM Place
5th Ngong Avenue
Upper Hill
Nairobi
Kenya

انضم إلى الحوار على هاشتاج: #هل ننصت

@theIRC

International Rescue Committee

Pinterest.com/theIRC

@InternationalRescueCommittee

ريده، 48 سنة وتعيش في الأردن.

"الحاجز شيء يمنعك من الوصول إلى شيء آخر – شيء لا تملكينه، شيء تحتاجينه. وقد تكون له طبيعة مادية ولكنه قد يكون مجردًا كذلك. فقد يكون الخوف. على سبيل المثال في سوريا قد يكون الخوف من العنف والنزاع. وهنا قد يكون الخوف من التعرض إلى التحرش. الخوف من ملاحقة أطفالي بالتحرش أو بالتعرض للاعتداء عليهم في الشارع. هذا الخوف – الخوف من التحرش أو الاعتداء – يمنعني من مغادرة المنزل."

 # هل ننصت

International Rescue Committee
NEW YORK | WASHINGTON, DC | LONDON | BRUSSELS | GENEVA | NAIROBI | BANGKOK

From Harm to Home | Rescue.org